الأمم المتحدة
S/PV.8201



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٠١

الإثنين، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨ الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونتيسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كواردا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1806754 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١١.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): إنني هنا لكي أبلغ المجلس عن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي اتخذه المجلس بالإجماع في ٢٤ شباط/فبراير. ولكنني أدرك كل الإدراك بأنني أفعل ذلك في الوقت الذي تدخل فيه إراقة الدماء في سورية عامها الثامن. وأود أن أبرز حقيقة صارخة تتعلق بالذكريات السنوية المؤلمة جدا لما حدث في عام ٢٠١٧، ألا وهي أنه قُتل من الأطفال في سورية في ذلك العام أكثر من أي عام آخر منذ بداية الحرب. ويساورني شعور عميق بالحزن جراء الخسائر الفادحة والمعاناة المتتالية التي يتحملها أبناء الشعب السوري. وأشعر بخيبة أمل شديدة إزاء جميع الذين سمحوا بحدوث هذا، عاما إثر عام، سواء بقيامهم بعمل ما أو بتقاعسهم عن القيام بعمل ما، عن قصد أو نتيجة اللامبالاة.

إن ما يضاعف شعوري بالحزن والإحباط أن كل ما أعرفه عن الشعب السوري، عندما كنت أعمل بصفة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أعقاب حرب العراق، أنني شاهدت ما أظهره أبناء الشعب السوري من ضيافة رائعة تجلّت في استضافة ١,٥ مليون لاجئ عراقي، ليس في المخيمات فحسب، بل في مجتمعاتهم المحلية في جميع أنحاء البلد. كانت سورية مكانا يمكن للاجئين أن يعيشوا فيه في أمن خلال سعيهم إلى إعادة بناء حياتهم وتربية أسرهم. أما اليوم، فنجد العديد من السوريين الأسخيا الذين تقاسموا الكثير جدا مما لديهم يُرغمون هم أنفسهم على ترك منازلهم، ليصبحوا لاجئين أو مشردين داخليا. وفي البلدان المجاورة، المثقلة بالاحتياجات الملحة والتي أظهرت ضيافة هائلة، شهدت أيضا، الأغلبية الساحقة من اللاجئين السوريين تعيش تحت خط الفقر. إن العديد من السوريين الذين رحلوا بعيدا عن ديارهم التماسا لحياة آمنة، وجدوا أن الأبواب التي شرعوها أمام المحتاجين الآخرين تغلق أمامهم. إن بلدا معروفا بحضارته العريقة وشعبا مشهودا له بالتنوع الثري قد خُذل، وأضحت سورية تنزف من الداخل والخارج. وينبغي أن تكون هناك خطة واحدة فقط بالنسبة لنا جميعا، ألا وهي إنهاء معاناة الشعب السوري وإيجاد حل سياسي للنزاع. ويتحمل المجلس مسؤولية خاصة في ذلك الصدد.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ومسألة امتثال جميع الأطراف المعنية في سورية لذلك القرار. إني أفعل ذلك بحذر. تتابع الأمم المتحدة التطورات بشكل وثيق، ولكن لا تتوفر لدينا صورة كاملة عن الوضع، بسبب وجودنا المحدود هناك، والتقييد الشديد للوصول إلى الناس في الميدان. يطالب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) جميع الأطراف ”بوقف الأعمال العدائية من دون تأخير، وأن تعمل فورا على كفالة تنفيذ هذا المطلب تنفيذا كاملا وشاملا ... وبهدنة إنسانية دائمة لفترة لا تقل مدتها عن ٣٠ يوما متتاليا في جميع أرجاء سورية“، مع الاستمرار في مكافحة داعش وغيرها من الجماعات التي حددها المجلس بوصفها جماعات إرهابية. وصحيح أن الصراع أخذ يتناقص من حيث الكثافة في بعض المناطق، مثل دير الزور، ودوما، اللتين شهدتا في الآونة الأخيرة وقفا لإطلاق

النار، وسأتطرق إلى ذلك الأمر لاحقا. ومع ذلك لم يتحقق بعد وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية، ولا يزال العنف مستمرا في الغوطة الشرقية وخارجها، بما في ذلك في عفرين، وأجزاء من إدلب وفي دمشق وريفها. وفي الغوطة الشرقية، بوجه خاص، تكثفت الغارات الجوية والقصف والهجمات البرية منذ اتخاذ القرار، مما أودى بحياة المئات من المدنيين. بل أن بعض التقارير تفيد بأن حصيلة الخسائر في الأرواح قد تجاوزت الألف.

يطالب القرار أيضا بالتمكين ''من إيصال المعونة والخدمات الإنسانية على نحو مستمر ومن دون عوائق''؛ وعلى الرغم من دخول عدد محدود من قوافل إيصال المساعدة، لم يتم تقديم المساعدة والخدمات الإنسانية بصورة مأمونة أو من دون أي معوقات ولم يتم الإبقاء عليها. ويهيب القرار ''بجميع الأطراف أن تقوم فورا برفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك الغوطة الشرقية واليرموك والفوعة وكفريا.'' ولم يتم رفع الحصار. ويطالب القرار بالإجلاء الطبي للمرضى والمصابين من ذوي الحالات الحرجة. وحسب علمنا، لم يتم حتى الآن إجلاء أي من المرضى أو المصابين. لكني سأعود إلى ذلك لاحقا فيما يتصل بالإعلان الأخير. ويكرر القرار مطالبته ''مذكّرا السلطات السورية بوجه خاص، بضرورة أن تمتثل جميع الأطراف فورا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب انطباقها، وأحكام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين''. وأود أن أذكر جميع الأطراف المعنية بأنه حتى الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات التي حددها المجلس بوصفها جماعات إرهابية لا تبطل تلك الالتزامات. ومع ذلك، نشهد انتهاكات صارخة وهجمات عشوائية وعدم توفير الحماية للمدنيين والبنية التحتية المدنية.

منذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ما برحت ومبعوثي الخاص، ستافان دي ميستورا، نركز جهودنا على المساعدة في تهيئة الظروف المفضية إلى وقف الأعمال القتالية في الغوطة الشرقية التي، كما قلت أما المجلس قبل أسبوعين، أن الناس يعيشون جحيما على الأرض (انظر S/PV.8185) وكما أبلغ المبعوث الخاص المجلس قبل بضعة أيام، فإن الغوطة الشرقية أشد الحالات إلحاحا، لأنها تنطوي على أوضح إمكانية للسعي إلى دعم تهدئة الحالة بطرق ملموسة، ولأنه طُلب إلينا ذلك بطرق محددة. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعلن الاتحاد الروسي هدنة إنسانية لمدة خمس ساعات يوميا في الغوطة الشرقية. سأتكلم عن ذلك لاحقا في ملاحظاتي.

في ٢٧ شباط/فبراير، تلقيت أنا ورئيس مجلس الأمن، رسالة من اللجنة الوطنية السورية تنقل إلينا فيها رسالة أخرى من ثلاث جماعات من المعارضة المسلحة في الغوطة الشرقية، جيش الإسلام، وفيلق الرحمن وأحرار الشام. تعرب فيها عن التزامها ''بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)''، و''بطرد الجماعات المسلحة التابعة لهيئة تحرير الشام من الغوطة الشرقية، وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة وجميع الذين ينتمون إليها''.

ووعدت أيضا بضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتيسير عمل وكالات الأمم المتحدة. ولدى تلقي الرسالة، قام مكتب المبعوث الخاص بفتح قنوات اتصال مع كل الجماعات الثلاث، داخل المنطقة وخارجها. وبعث القادة المعنيون بالمزيد من الرسائل معربين فيها عن استعداد الجماعات للتفاوض مع الاتحاد الروسي في جنيف.

وفي موازاة ذلك، قمت أنا ومبعوثي الخاص بالتواصل مع السلطات المختصة في الاتحاد الروسي. وبالمثل، قام الفريق التابع لمكتبي في الميدان بالتواصل أيضا مع الحكومة السورية. لقد عرضنا المساعي الحميدة للأمم المتحدة لتيسير ورصد أي اجتماع يُعقد بين ممثلي جماعات المعارضة المسلحة والحكومة السورية والاتحاد الروسي. وعلى الرغم من قصارى الجهود التي

بذلناها خلال الأيام القليلة الماضية، لم نتمكن من تحديد موعد لأي اجتماع.

وفي الوقت نفسه، وجهت الحكومة السورية في ٦ آذار/مارس رسالة إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن. وجاء في الرسالة أن سورية رحبت بصورة إيجابية بالقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لأنه

"يؤكد الالتزام الثابت بسيادة الدولة السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ويدعو إلى تنفيذ هدنة إنسانية في كل أنحاء سورية لكفالة وصول المعونة الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة وبدون عوائق."

في اليوم نفسه، أبلغ مبعوثي الخاص الاتحاد الروسي باعتزامه دعوة الجماعات المعارضة المسلحة الثلاث إلى الاجتماع مع الاتحاد الروسي في جنيف بعد ثلاثة أيام. وفي ٧ آذار/مارس، ردّ محاوروه بأنهم لا يعتقدون أن اجتماع جنيف هو الخيار الأفضل، وأنهم مستمرون في الاتصالات في الميدان مع الجماعات المعارضة المسلحة.

وفي الوقت الذي تجري فيه تلك الجهود الدبلوماسية، تواصل القتال. وقامت الحكومة السورية وحلفاؤها بتكثيف الغارات الجوية وشنت هجوما بريا سيطرت من خلاله تدريجيا على أجزاء من الغوطة الشرقية في جيب كانت مساحته حوالي ١٠ في المائة في ٣ آذار/مارس والآن أصبحت مساحته تزيد عن ٦٠ في المائة. وبدأ الهجوم في أقل المناطق المأهولة بالسكان، وانتقل باطراد إلى المراكز الحضرية، وأدى إلى تشريد قسري واسع النطاق.

في إطار متابعة الجهود التي وصفتها، كان بالإمكان في ٨ و ١٠ آذار/مارس عقد اجتماعين بين المسؤولين الروس وجيش الإسلام في ضواحي الغوطة الشرقية ومع الأمم المتحدة بصفة مراقب. وتم في هذين الاجتماعين إحراز تقدم فيما يتعلق بترحيل عدد من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، فضلا عن الجوانب الأخرى، بما في ذلك إمكانية وقف إطلاق النار، وتحسين سُبل وصول المساعدات الإنسانية. ومنذ ذلك الحين تم إجلاء المجموعة الأولى من مقاتلي جبهة النصرة، ومن ثم أسرهم، من الغوطة الشرقية.

ومع ذلك، لم يتسنَّ تيسير الاتصال بين السلطات الروسية وفيلق الرحمن. وأصرت الجماعة على أن يكون الاجتماع في جنيف. وأصر الاتحاد الروسي على أن يُعقد الاجتماع في الميدان. وفي ١٠ آذار/مارس، كثفت القوات الحكومية هجومها على مدينة مسرابا في تحرك يرمي إلى تقسيم الجيب إلى ثلاث مناطق منفصلة. وفي مساء ذلك اليوم نفسه، أبلغ الاتحاد الروسي الأمم المتحدة أن وقفا لإطلاق النار من جانب واحد سيجري في منتصف الليل، فيما يتعلق بجيش الإسلام في دوما. وتم الاتفاق على أن يعقد الاجتماع في ١١ آذار/مارس بتيسير من الأمم المتحدة. وفي ذلك اليوم، ومع التقيد إلى حد كبير بوقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات جيش الإسلام في دوما، عُقد الاجتماع، وأعقبه اجتماع اليوم.

وحتى هذا الوقت الذي أتكلم فيه أمام المجلس الآن، لم أتلقَ بعد أي تقرير كامل عن نتائج اجتماع اليوم. بيد أن موظفينا في دمشق أبلغوني أثناء دخولي إلى قاعة المجلس بأنه أُحرز تقدم فيما يتعلق بإجلاء المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، أحيط علما بالبيان الذي صدر اليوم عن جيش الإسلام:

"[في] سياق قراريّ مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٤٠١ (٢٠١٨)، تم التوصل إلى اتفاق مع الجانب الروسي من خلال الأمم المتحدة لإجلاء الجرحى لأسباب طبية إنسانية وعلاجهم خارج الغوطة الشرقية."

نسمع أيضا أخبارا عن مبادرات مؤقتة من شيوخ العشائر والاتحاد الروسي للاتصال مع جماعات أخرى في الميدان. وأود أن أشدد على ضرورة الإسراع في الإجراءات الطبية، وحماية المدنيين، ووصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل ومستمر وبدون عوائق في أقرب وقت ممكن.

في غضون ذلك، تتواصل الهجمات على الأجزاء الأخرى من الغوطة الشرقية، إذ أنّ المنطقة الآن مقسمة إلى ثلاثة جيوب منفصلة. وخلال هذه الفترة كلها، استمر أيضا قصف دمشق من الغوطة الشرقية مما أدى إلى وقوع عشرات القتلى والجرحى من المدنيين، وتفيد بعض التقارير إلى أن العدد يقارب ١٠٠.

ما برحت ومبعوثي الخاص على علم بكل خطوة من خطوات المشاركة الدبلوماسية، ونقوم بتقديم الدعم والتوجيه لكفالة تنفيذ القرار نصا وروحا. وباختصار، وكما قال مبعوثي الخاص في المجلس، نحن لا ندخر أي جهد سعيا لإحضار جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى طاولة المفاوضات والإسهام بطريقة ملموسة في إيجاد حل مستدام لتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

مع استمرار تطور الحالة، تكثف الهجوم التركي على عفرين، الذي يتواصل بمشاركة حلفاء من جماعات المعارضة المسلحة، بشنِّ الغارات الجوية والتقدم برا ضد حزب الاتحاد الديمقراطي، تقوم وحدات الحماية الشعبية التي تعززت بدورها، بقدوم عناصر من شرق سورية كانت تقاتل ضد داعش. وانتشرت كذلك القوات الموالية للحكومة السورية داخل عفرين. وأسفر القتال عن تشريد أعداد كبيرة من المدنيين مع ورود تقارير عن وقوع العديد من الإصابات وحدوث أضرار بالهياكل الأساسية. لقد أنشأت القوات التركية وبالتعاون مع الجماعات المعارضة المسلحة السورية، ما يسمى بالمنطقة العازلة داخل الأراضي السورية، التي تربط شمال ريف حلب وإدلب، والمناطق المحيطة بعفرين من ثلاثة جوانب. ويقترب هذا الهجوم الآن أكثر من أي وقت مضى من المدينة الكبيرة المكتظة بالسكان المدنيين.

أنتقل الآن إلى الكلام عن جهودنا الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية. عندما اتخذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وقفت الأمم المتحدة وشركاؤها على أهبة الاستعداد لتنفيذه. وكانت الخطط جاهزة لتسيير العديد من القوافل أسبوعيا إلى المواقع المتفق عليها استجابة للاحتياجات المقدرة بصورة مستقلة. وللأسف، لم يتطابق التسليم الفعلي مع خطتنا. واسمحوا لي أن أصف ما كان يمكن أن نفعله في الأسبوعين الماضيين.

في ١ آذار/مارس، قامت بعض المنظمات الإنسانية بإيصال المساعدات لحوالي ٥٠ ٠٠٠ شخص في مناطق يصعب الوصول إليها في عفرين وتل رفعت وشمال حلب. وفي ٤ آذار/مارس، وصلت قافلة من ١٩ شاحنة نظمتها الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري والشركاء إلى الدار الكبيرة في شمال حمص. قُدمت المساعدة إلى ٣٣ ٥٠٠ شخص من أصل ٤٠ ٢٥٠ شخصا. بيد أن الحكومة السورية لم تسمح بإيصال الأدوية المنقذة للحياة، مثل الإنسولين، ولا المواد الرئيسية، بما في ذلك المصابيح الشمسية والمحاقن وموازين الأطفال.

وكما ذكرت من قبل، أعلن الاتحاد الروسي من جانب واحد هدنة إنسانية في الغوطة الشرقية اعتبارا من ٢٧ شباط/فبراير ولمدة خمس ساعات يوميا يتوقف خلالها القتال، لمنع وقوع ضحايا بين المدنيين، ولتمكين المدنيين من مغادرة الجيب. وفي الواقع، غادر عدد محدود من المدنيين. ومن جهة، لم تتوفر معايير الحماية الكافية للانتقال الطوعي. وعلاوة على ذلك، منعت الجماعات المسلحة آخرين من المغادرة.

في ذلك السياق، على الرغم من أنّ نافذة الخمس ساعات غير كافية للتمكين من إيصال المساعدات والخدمات الإنسانية بصورة آمنة وبدون عوائق وبشكل مستمر، على النحو المطلوب في القرار، قامت الأمم المتحدة في ٥ آذار/مارس بإرسال قافلة مشتركة بين الوكالات إلى دوما في الغوطة الشرقية قوامها ٤٦ شاحنة، تحمل أغذية لـ ٢٧ ٥٠٠ شخص، إلى جانب لوازم صحية وتغذوية. ومع ذلك، لا يمثل رقم ٢٧ ٥٠٠ سوى ثلث المستفيدين المطلوب إيصال المساعدة إليهم والذين هم بحاجة ماسة إليها. أزالت السلطات السورية معظم اللوازم الصحية من الحمولة، بما في ذلك الأدوية الأساسية وعلاج غسيل الكلى،

والمواد الخاصة بعلاج الصدمات والمواد الجراحية، مثل ضمادات جروح الحريق والإدرينالين رغم أحكام الفقرة ٨ من القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وفقا لمنظمة الصحة العالمية، لم يُسمح إلا بمرور حوالي ٣٠ في المائة من الإمدادات الطبية على متن القافلة. ولم يسمح أيضا لموظفي الأمم المتحدة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المرافقين للقافلة من الوصول إلى الغوطة الشرقية. لقد جعل العنف العملية خطيرة للغاية، على الرغم من تأكيدات أطراف النزاع مسبقا. وبسبب انعدام الأمن أُجْبر الفريق على وقف تفريغ القافلة والعودة إلى دمشق على مضض بكمية كبيرة من المعونة الغذائية كانت لا تزال على متن الشاحنات.

في ٩ آذار/مارس، وصلت قافلة من ١٣ شاحنة إلى دوما، وقدمت المساعدة الغذائية المتبقية التي لم يتسن تفريغها قبل أربعة أيام. ومرة أخرى، وقع قصف قريب من القافلة، بالرغم من التأكيدات التي قدمتها جميع الأطراف. وفي هذه الظروف الصعبة، أود أن أثني على بسالة العاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم من أجل توفير المساعدة والحماية إلى الناس المحتاجين.

ولكن من الواضح أننا أبعد ما نكون عن إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستمرة وبدون عوائق، على النحو المطلوب في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك فإن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان قد أصبحتا أكثر ترديا يوما بعد يوم. ففي دُوما، وصف عمال الإغاثة الذين وصلوا إلى المدينة في الأسبوع الماضي بأن أحوالها مروعة وقاهرة،إذ يلتمس الناس ملاذا في الطوابق السفلية المكتظة. وإمكانية الحصول على الغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي محدودة. وفيما يتعلق بدُوما، لدينا قافلة جاهزة، وآمل أن يسمح لها بالمضي في الأيام المقبلة، ولا سيما بعد نتائج جلسة اليوم.

وكما هو الحال في جميع حالات النزاع، فإن الاحتياجات الخاصة بالنساء لا تحظى بالاهتمام الكافي، بما في ذلك إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الحيوية والأماكن الآمنة، والدواء وحليب الأطفال لصغارهن. وفي الغوطة الشرقية، أبلغ الشركاء في المجال الصحي في الميدان أن أكثر من ١ ٠٠٠ شخص بحاجة ماسة إلى الإجلاء الطبي. إن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم عمليات الإجلاء الطبي هذه، بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري والشركاء الآخرين. وقد تم إطلاع السلطات السورية على قائمة،حسب الأولوية، بمن هم في أشد الحاجة للإجلاء، ومعظمهم من الأطفال. وأحث على أن يكون الرد إيجابيا، وأعرب عن أملي في أن تتيح جلسة اليوم المجال كي يتم تنفيذ هذه الإجراءات في المستقبل القريب.

لقد أعلن الهلال الأحمر العربي السوري عن عزمه إرسال قافلة إغاثة إلى عفرين حالما تسمح الظروف بذلك. وتنتظر بعثة إنسانية تابعة للأمم المتحدة الحصول على إذن من الحكومة لتنشر على الفور في الرقة لإجراء التقييمات في مجالي الأمن والاحتياجات. كما أن هناك ادعاءات جديدة مثيرة للقلق باستخدام غاز الكلور. وحتى إذا لم نتمكن من التحقق منها، فلا يمكننا تجاهلها. ولا أزال أحث المجلس على إيجاد وحدة الموقف بشأن هذه المسألة.

وبناء على ذلك، أعتقد أنه على الرغم من جميع الصعوبات، وانعدام الثقة والشكوك المتبادلة والحسابات بدم بارد، ينبغي أن يكون من الممكن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وينبغي أن يكون من الممكن وقف الأعمال العدائية. وينبغي أن يكون من الممكن تقديم المعونة. وينبغي أن يكون من الممكن إجلاء المرضى والجرحى. وينبغي أن يتسنى رفع الحصار. وينبغي أن يكون من الممكن تسريع الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء سورية. كما ينبغي أن يكون من الممكن إخراج المقاتلين الإرهابيين المدرجين في قائمة مجلس الأمن، من مناطق

النزاع دون هجمات عشوائية وواسعة النطاق ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ومن أجل مصلحة الشعب السوري، لا يمكننا أن نستسلم. وأناشد جميع الأطراف ضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في جميع أنحاء الأراضي السورية. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في أي جهد لتحقيق ذلك الهدف. وأدعو جميع الدول التي لها نفوذ إلى ممارسة نفوذها من أجل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وتنفيذ القرار. وآمل أن يتمكن اجتماع أستانا الوزاري الذي سيعقد هذا الأسبوع، وسيجمع الدول الضامنة لوقف التصعيد، من استعادة ترتيبات وقف التصعيد بشكل ملموس، وأن يتخذ خطوات حقيقية بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين. إن الحالة المأساوية التي ذكرتها – الكارثة التي تعم جميع أنحاء البلد، والتنافس، والاستخفاف، والوحشية – تبرز الحاجة إلى إيجاد حل سياسي. ويواصل مبعوثي الخاص عمله من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذا تاما.

وسيدخل النزاع عامه الثامن يوم الخميس المقبل. إنني أرفض فقدان الأمل في رؤية سورية وهي تنهض من تحت الركام؛ ورؤية سورية موحدة وديمقراطية وقادرة على تجنب التجزئة والطائفية، مع احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية، ورؤية أبناء الشعب السوري يقررون مستقبلهم بحرية ويختارون قيادتهم السياسية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

وإذ أشير إلى آخر مذكرة لمجلس الأمن ٥٠٧ المتعلقة بأساليب عمله (S/2017/507)، أحث جميع المشاركين، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا السيد الرئيس، ألقي هذه الكلمة اليوم باسم الكويت والسويد.

في البداية أود أن أتقدم بالشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب وفدي الكويت والسويد، وذلك عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨). كما أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة ألسيد أنطونيو غوتيريش على حضوره اليوم وإحاطته الإعلامية حول حالة تنفيذ القرار.

بعد مضي ١٥ يوما على اعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي طالب جميع الأطراف بوقف إطلاق النار دون تأخير لمدة ٣٠ يوما من اعتماد القرار في كافة أنحاء سورية، بهدف إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وإنهاء الحصار على المناطق السكنية، فإننا ومع الأسف الشديد ما زلنا نشهد غيابا تاما لتنفيذ أحكامه، في الوقت الذي تمنع فيه العمليات العسكرية في سورية إيصال المساعدات الإنسانية والطبية إلى كافة المناطق، وتحديدا في الغوطة الشرقية، وبشكل خاص من قبل السلطات السورية، حيث لم تتمكن فرق الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني من توفير المساعدات الإنسانية بشكل آمن في الغوطة الشرقية التي تمثل الأولوية من ضمن المناطق السورية باعتبارها محاصرة منذ عام ٢٠١٣ ويقطنها نحو ٤٠٠ ألف شخص.

وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى عدد من الملاحظات على النحو التالي:

أولا، لقد تابعنا بقلق عميق عدم قدرة الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني على الدخول إلى المناطق المحاصرة، والعقبات والعراقيل التي واجهت عملها في بعض المناطق، ونود أن نشير إلى ما حدث في دُوما ،في الغوطة الشرقية، يوم ٥ آذار/مارس، وهو اليوم الأكثر دموية منذ اعتمادنا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بعد مقتل ١٠٠ شخص على الأقل، فقط في يوم واحد. في ذلك اليوم كانت آمال المدنيين متعلقة بالحصول على

المساعدات الإنسانية التي تبقيهم على قيد الحياة، وكنا نتطلع إلى أن تكون أول بادرة إيجابية بالوصول إلى نحو ٩٠ ألف شخص يحتاجون تلك المساعدات في الغوطة الشرقية، إلا أن ما حدث هو انخفاض ذلك العدد إلى أكثر من النصف، نتيجة قيام السلطات السورية بإزالة المواد الطبية اللازمة من حمولة تلك القوافل، دون مبررات واضحة، وعلى الرغم من أن السلطات السورية كانت على علم مسبق وفقا للإجراءات المتبعة بكافة محتويات تلك القوافل الإنسانية.

إن ما يبعث على القلق العميق هو اضطرار قوافل الأمم المتحدة وشركائها، إلى وقف عملياتها قبل إتمام إفراغ حمولتها بسبب استمرار القصف الجوي المتواصل على دُوما، ونطالب السلطات السورية بإعطاء إذن فوري لقافلتين أسبوعيا إلى الغوطة الشرقية ووجهة إضافية أخرى، بناء على طلب الأمم المتحدة. كما نطالب جميع الأطراف بتوفير الضمانات الأمنية المناسبة لهذه القوافل، والسماح لموظفي الأمم المتحدة بمرافقة القوافل. ومن هنا نجدد تأكيدنا على ضرورة التزام جميع الأطراف، وعلى وجه الخصوص السلطات السورية، بمسؤولياتها في حماية جميع العاملين في المجال الإنساني بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وشركائها المعنيين. كما أننا نرحب بدخول ما تبقى من قوافل إنسانية تحمل مواد غذائية مقدمة من الصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي إلى دُوما يوم الجمعة ٩ آذار/مارس، وهي المرة الثانية التي تدخل فيها قوافل إنسانية إلى دُوما خلال أسبوع، ويجب البناء على هذا الأمر نحو تكثيف عدد القوافل الأسبوعية إلى الغوطة الشرقية بشكل مستدام.

ثانيا، نؤكد من جديد مطالبة المجلس بالإجلاء الطبي الفوري غير المشروط على أساس الحاجة الطبية، ابتداء من هذا الأسبوع، ومطالبة السلطات السورية بمنح الإذن والعمل للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين لتحقيق هذه الغاية.

ثالثا، استمرار القتال فيها، وتحديدا عبر الغارات الجوية التي لم تتوقف، يدعونا إلى مطالبة السلطات السورية مجددا على وجه الخصوص للالتزام بأحكام القرار والقانون الدولي في سبيل فتح المجال أمام المساعدات الإنسانية للوصول إلى المحتاجين. ونعتقد بأن فرض هدنة يومية لمدة ٥ ساعات في الغوطة الشرقية، أمر لا يساعد على تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

رابعا، لقد أكدت الأمم المتحدة بأن أعداد المقاتلين من الجماعات الإرهابية المصنفة في قائمة مجلس الأمن في الغوطة الشرقية لا يتجاوز ٣٥٠ مقاتلا، ولا يمكننا القبول باستمرار العمليات العسكرية بحجة مكافحة الإرهاب، عندما تمنع بشكل فعال تسليم المساعدات الإنسانية، خلافا لمتطلبات القرار.

إن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي تم اتخاذه بالإجماع هو واجب النفاذ بشكل فوري على جميع الأطراف، وفي هذا الصدد أخذنا علما باستعداد بعض المجموعات المعارضة في الغوطة الشرقية الالتزام بأحكام القرار، وطرد الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن، ونعرب عن دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دق ميستورا، من أجل تفعيل ذلك دون تأخير.

خامسا، إن الاستماع إلى إحاطة إعلامية من قبل الأمين العام اليوم بشأن حالة تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، هي إحدى أدوات الرصد التي تضمنها القرار. لكن تبقى الآليات الرئيسية في اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة أصلا، منذ مدة ما بين أطراف النزاع، وأهمها اتفاق أستانا، الذي ترعاه الدول الضامنة، روسيا وتركيا وإيران، والاتفاق الذي تشرف عليه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي المنبثق عن الفريق الدولي لدعم سورية، حيث أكد القرار على ضرورة تفعيل هذه الاتفاقات في سبيل التوصل إلى وقف لإطلاق النار لمدة ٣٠ يوما، بهدف كفالة وصول مستدام للمساعدات الإنسانية إلى المناطق السورية كافة. وندعو مجددا الأطراف في تلك الاتفاقات إلى مضاعفة جهودها في سبيل تنفيذ أحكام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

إن الموقف الموحد الذي أبرزه مجلس الأمن للشعب السوري وللعالم، باتخاذه القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، يوم ٢٤ شباط/فبراير، يجب أن يستثمر على نحو سريع وفعال. فالقرار إنساني بالدرجة الأولى. وهناك مسؤولية جماعية علينا كأعضاء في مجلس الأمن، وخاصة الأطراف ذات التأثير، في صون مصداقيتنا أمام العالم والعمل على تنفيذ أحكام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ونود هنا أن نشدد على أن أحكام القرار صالحة حتى ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذه.

ونؤكد التزامنا الكامل بالاستمرار في المتابعة الحثيثة لحالة تنفيذ القرار في تقارير المجلس الشهرية. ولن ندخر جهدا لإحراز تقدم في تنفيذها. ويصادف هذا الشهر بداية السنة الثامنة للنزاع في سورية. وللأسف، لا تزال هناك حاجة إلى وقف أعمال العنف في سورية، فضلا عن الحاجة إلى وصول قوافل المساعدات الإنسانية أسبوعيا عبر خطوط النزاع، وإلى عمليات الإجلاء الطبي وحماية المدنيين والمستشفيات وإنهاء الحصار. لا يمكننا خذلان الشعب السوري، وسنواصل السعي إلى تنفيذ هذه المطالب المشتركة التي حددناها.

وأخيرا، نذكر كذلك بأن غياب أي تسوية سياسية للنزاع في سورية استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، سيؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ هولندا وفريقكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية، وعلى كل جهوده من أجل السلام في سورية.

لقد جلسنا حول طاولة التفاوض، قبل ستة عشر يوما، مع زملائنا في مجلس الأمن، واتفقنا على وقف إطلاق النار في القصف الوحشي للمدنيين في سورية لمدة ٣٠ يوما. وقد كانت المفاوضات طويلة وصعبة. فكل دقيقة نتأخر فيها كانت تعني فقدان المزيد من الأبرياء لأرواحهم. غير أن الوفد الروسي أطال من أمد المحادثات. فقد وضعوا شروطا شددوا عليها قبل أن يسمحوا بإيقاف أعمال القتل. وكانت الولايات المتحدة مترددة في قبول تلك الشروط. ولكننا قبلنا بها لنوقف القتل في سورية. لقد حاولنا العمل مع روسيا بحسن نية من أجل إنهاء العنف في سورية.

ونتيجة لذلك، توصلنا إلى اتفاق قبل ١٦ يوما. وأدلى الاتحاد الروسي بصوته مؤيدا للاتفاق (انظر S/PV.8188). وقد وعدت روسيا بذلك التصويت أن تؤيد وقفا لإطلاق النار لمدة ٣٠ يوما، شأنها في ذلك شأن بقية أعضاء مجلس الأمن. وبذلك التصويت، قالت روسيا أنها تريد كذلك أن تهيئ الظروف اللازمة لإيصال الغذاء والدواء إلى الأسر السورية الجائعة. وبذلك التصويت، أخبرتنا روسيا أنها ستستخدم نفوذها لدى النظام السوري لإسكات الأسلحة في سورية. لقد أخبرتنا أن الروس أنفسهم سيحترمون وقف إطلاق النار الذي صوتوا للمطالبة به. وبذلك التصويت، تعهدت روسيا لنا وللشعب السوري وللعالم – بالالتزام بوقف أعمال القتل في سورية.

واليوم نعلم أن الروس لم يوفوا بالتزامهم. اليوم نرى أن أفعالهم لا تتطابق مع هذه الالتزامات، إذ يتواصل إلقاء القنابل على الأطفال في الغوطة الشرقية. ويجب علينا اليوم أن نتساءل عما إذا كان الاتحاد الروسي لم يعد قادرا على التأثير على نظام الأسد لوقف التدمير المروع للمستشفيات والعيادات الطبية وسيارات الإسعاف، ولإيقاف إلقاء الأسلحة الكيميائية على القرى. هل ساءت الحالة في سورية، وأصبحت روسيا الآن أداة في يد الأسد – أو الأسوأ من ذلك، إيران؟

يجب علينا أن نطرح هذه الأسئلة، لأننا نعلم أن الروس أنفسهم قد واصلوا قصفهم. في الأيام الأربعة الأولى بعد وقف إطلاق النار، قامت الطائرات العسكرية الروسية بما لا يقل عن ٢٠ طلعة هجومية يوميا على دمشق والغوطة الشرقية. لقد

تفاوض الروس بشأن صياغة وقف إطلاق النار بأدق تفاصيله. وصوتوا مؤيدين لوقف إطلاق النار. وتجاهلوه على الفور. لقد مات أكثر من ٥٠٠ من المدنيين على مدى الأيام الـ ١٦ الماضية. وتشير بعض التقارير إلى أن عدد الوفيات أعلى من ذلك بكثير. إن ذلك أمر غير مقبول.

إن آلاف السوريين في حاجة ماسة إلى الرعاية الطبية. ولكن لم يتم إجلاء أي فرد من الذين وردت أسماؤهم في قائمة الأمم المتحدة. لقد سمعنا أن المحادثات جارية مع النظام للإجلاء الطبي لـ ٢٥ شخصا في الأسابيع المقبلة. وعلى الرغم من أن هؤلاء المدنيين ينبغي أن ينقلوا على عجل ليتلقوا الرعاية الطبية، فإننا نتساءل لماذا استغرق الأمر كل هذا الوقت. ومتى سيتم إجلاء أكثر من ١ ٠٠٠ حالة طبية تم تحديدها؟ ولم تكن هناك تقريبا أي شحنات للأدوية أو المعدات الجراحية، لأن نظام الأسد يزيلها من قوافل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية.

واضطرت القافلة التي وصلت إلى الغوطة الشرقية في ٥ آذار/مارس لتفادي ضربات الغارات الجوية المتواصلة التي ظل يشنها النظام. وقد كان القصف شديدا إلى درجة لم تتمكن معها الأمم المتحدة من تفريغ المواد الغذائية التي كانت تحملها الشاحنات. وقد كانت هناك ثلاث ادعاءات منفصلة عن حالات شن هجمات بغاز الكلور، خلال الأيام الـ ١٦ الماضية. إن هذا ليس وقفا لإطلاق النار بتاتا. بل هو استمرار شن حرب من قبل نظام الأسد، وإيران وروسيا ضد المعارضين السياسيين.

وهناك سبب آخر يجعلنا نعرف أن السوريين والروس لم يعتزموا قط تنفيذ وقف إطلاق النار: إنهم خططوا لذلك. فعلى مدى الأسبوعين الماضيين، ظل الروس والسوريون منهمكين في وسم كل جماعات المعارضة في الغوطة الشرقية بأنها ”جماعة إرهابية“. لماذا؟ حتى يتسنى لهم استغلال أحد الأحكام في قرار وقف إطلاق النار (القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)) يسمح بالقيام بعمليات عسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة. يوجد إرهابيون في سورية، غير أن النظامين الروسي والسوري يوسمان كل من يقاوم سيطرتهما المطلقة بأنه إرهابي.

فأحياء الغوطة الشرقية مليئة بالإرهابيين في أعين روسيا وإيران والأسد. المستشفيات مليئة بالإرهابيين. والمدارس مليئة بالإرهابيين. ويصر النظامان السوري والروسي على أنهما يستهدفان الإرهابيين، غير أن قنابلهم ومدافعهم تواصل السقوط على المستشفيات والمدارس وعلى المدنيين الأبرياء. وقد عمدا مع سبق الإصرار والترصد إلى استغلال ثغرة تفاوضا بشأنها في وقف إطلاق النار لمواصلة ضرب وتجويع مئات الآلاف من المدنيين السوريين الأبرياء. لقد جعلوا من هذه العملية وهذه المؤسسة مهزلة. ويجب علينا أن نستجيب ونتخذ الإجراءات اللازمة، من أجل الشعب السوري ونزاهة المجلس.

لقد حذرت الولايات المتحدة جميع الأطراف، خلال المفاوضات، بأنه لا بد لنا من أن نتخذ إجراء إذا لم يحترم وقف إطلاق النار. وقد وافق أعضاء مجلس الأمن على ذلك. وقد آن الأوان للقيام بذلك. فقد فشل وقف إطلاق النار. إن حالة المدنيين في الغوطة الشرقية مزرية. والولايات المتحدة بصدد اتخاذ إجراء. لقد قمنا بصياغة مشروع قرار جديد لوقف إطلاق النار لا يتيح أي مجال للمصل منه. إنه بسيط وواضح وملزم. وسيدخل حيز النفاذ فورا بمجرد اعتماده من قبل المجلس. إنه لا يشتمل على أي ثغرات تتعلق بمكافحة الإرهاب يمكن أن يتستر خلفها الأسد وإيران والروس. إنه يركز على المنطقة التي حددها الأمين العام، والتي يمكن للعالم أن يرى أنها تنطوي على أكبر قدر من الإلحاح من أجل أرواح المدنيين الأبرياء، أي مدينة دمشق والغوطة الشرقية.

وإذا لم يتمكن الاتحاد الروسي وإيران والأسد من الموافقة على وقف القصف في ذلك الجزء المحدود من سورية لتلك الفترة الزمنية المحدودة، فإنهم لن يوافقوا على أي شيء جدير بالاهتمام. وإذا لم يفوا بوعدهم بمجرد موافقتهم على وقف

لإطلاق النار، فكيف يمكن أن نثق بهم؟ ففي نهاية المطاف، ذلك ما يجعل عمل المجلس ممكنا: الثقة.

وإن لم يمكننا التعويل على أعضاء المجلس في احترام عهودهم، لا يمكننا تحقيق أي شيء. وإذا لم نكن قادرين على التصرف والأطفال يلقون حتفهم، فلا طائل من وجودنا هنا. وإذا لم نستطع إنقاذ الأسر التي لم تر الشمس لأسابيع لأن أفرادها يختبئون تحت الأرض هربا من البراميل المتفجرة، يكون مجلس الأمن عاجزاً كما يقول أسوأ منتقديه.

وقبل عام تقريبا، وفي أعقاب الهجوم بغاز السارين الذي شنه النظام السوري على خان شيخون، حذرت الولايات المتحدة هذا المجلس. وقلنا إنه عندما يعجز المجتمع الدولي عن التصرف باستمرار، هناك أوقات تضطر فيها الدول إلى اتخاذ إجراءاتها الخاصة. ولم يتصرف مجلس الأمن، وقامت الولايات المتحدة بنجاح بضرب القاعدة الجوية التي أطلق منها الأسد هجومه الكيميائي. ونكرر هذا التحذير اليوم.

ونرحب بجميع الدول التي ستعمل معاً من أجل تقديم الإغاثة للشعب السوري في نهاية المطاف، ونؤيد العملية السياسية للأمم المتحدة التي تسعى إلى إنهاء الحرب في سورية. ومع ذلك، فإننا نحذر أي أمة تحاول أن تفرض إرادتها من خلال الهجمات الكيميائية والتسبب في المعاناة الإنسانية، وبالأخص النظام السوري المارق، فالولايات المتحدة ستبقى مستعدة للتصرف، إذا كان علينا أن نفعل ذلك. وليس هذا هو المسار الذي نفضله، ولكنه مسار أوضحنا أننا سنتخذه. ونحن مستعدون لاتخاذه مرة أخرى.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، ومن خلاله، أود أن أشكر كل أولئك الذين يحاولون تقديم الاستجابة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها على أرض الواقع. إنهم شجعان حقاً.

قبل ستة عشر يوماً، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع. لقد فعلنا ذلك لأننا نحن والعالم قد سئمنا من ذبح الأبرياء في سورية، ولا سيما في الغوطة الشرقية. وروسيا لم تدخر أي وسيلة لديها لإضعاف القرار وشراء الوقت لحليفها، نظام الأسد، لكي يواصل القصف العشوائي. ولكن عندما ترفع يدها مؤيدة للقرار، نأمل أن تفي روسيا وزبائنها بعهدهم وأن ينفذوا القرار.

وللأسف، كما وضح من الإحاطة الإعلامية للأمين العام، لم ينفذ القرار. فماذا حدث؟ أولاً، هل كان هناك وقف لإطلاق النار؟ كلا. ولا يزال العنف مستمراً والوفيات بين المدنيين ما زالت في ازدياد. وفي غضون تلك الأيام الستة عشر، ذُكر أن ٦٠٧ أشخاص قد قتلوا، من بينهم ٩٩ طفلاً و ٧٩ من النساء. والتزمت جماعات المعارضة المسلحة بتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالكامل، لكن الضربات الجوية لنظام الأسد مستمرة.

وعلى الرغم من التصويت على وقف إطلاق النار، ففي خلال الفترة بين ٢٤ و٢٨ شباط/فبراير، نفذت الطائرت العسكرية الروسية ٢٠ عملية قصف في الغوطة الشرقية ودمشق يوميا. وعجزت روسيا عن تأكيد أنها لا تشن ضربات جوية إلا ضد المجموعات المدرجة من قبل المجلس على أنها مجموعات إرهابية. وخلال ما يسمى الهدنة الإنسانية اليومية، ضربت الغوطة الشرقية أكثر من ٥٦ غارة جوية بين ٢٧ شباط/فبراير و ٧ آذار/مارس، بما في ذلك ست غارات جوية على الأقل شنتها الطائرات الروسية، وفقا لمراقبين على الأرض.

ولنتذكر أن روسيا، في العام الماضي تحديداً، أعلنت المنطقة برمتها منطقة تهدئة. وقد ادعت أن قصفها يتعلق بمكافحة الإرهابيين. ومن الواضح أن واقع الأمر ليس كذلك. هناك جماعة إرهابية واحدة يقر مجلس الأمن بوجودها في الغوطة الشرقية، وهي تمثل أقل من ١ في المائة من سكان الجيب. أما المقاتلون الآخرون فهم أعضاء في جماعات المعارضة المسلحة، التي دعتها روسيا

نفسها لحضور اجتماعات أستانا. وقد أبدت تلك الجماعات استعدادها لطرد جبهة النصرة من الجيب. وعوضا عن ذلك، تقصفها روسيا بالقنابل، مما يقوض العملية السياسية التي هي جزء منها. ويسرنا أن أعضاء الهيئة العليا للمفاوضات للمعارضة السورية سيمكنهم مناقشة الحالة في سورية مع أعضاء المجلس في وقت لاحق اليوم. وأكرر إدانتي المستمرة للهجمات ضد دمشق.

وماذا عن الطلب الثاني لقرارنا، أي الوصول الآمن ودون عوائق والمستدام للقوافل الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمستلزمات الجراحية؟ إن قافلة واحدة فقط هي التي تمكنت من دخول الغوطة الشرقية المحاصرة خلال الأيام الستة عشر الماضية، في تحركين بعد القصف. وقامت بتسليم إمدادات لـ ٠٠٠ ٢٧ شخص– وهو جزء ضئيل من ٠٠٠ ٤٠٠ مدني محاصرين في الغوطة الشرقية.

وما الذي يمنع وصول المساعدات إلى الأشخاص الذين تشتد حاجتهم إليها؟ إنه النظام، مرة أخرى. فالعنف المستمر الذي يرتكبه عامل مهم، وعدم سماحه بالوصول عامل آخر. وفي ٥ آذار/مارس، استبعد النظام قرابة ٧٠ في المائة من الإمدادات الطبية من قافلة إنسانية كانت متجهة إلى ٠٠٠ ٩٠ شخص. وحدث ذلك في الوقت الذي كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يحذر من انتشار سوء التغذية والأمراض لدرجة يُخشى معها من أن يتسبب الجوع والمرض بالوفيات أكثر من الغارات الجوية. أخيرا، هل حدث أي إجلاء طبي لحوالي ٠٠٠ ١ شخص الذين يحتاجونه؟ لم تتم حتى عملية واحدة. ومرة أخرى، إنه النظام الذي لن يسمح لمدنييه بالوصول إلى الرعاية الطبية المطلوبة بصورة عاجلة.

وقد يشير البعض إلى قافلة للمساعدات أو إعلان توقف مؤقت للغارات الجوية كعلامة على التحسن، ويدعون أن تلك الإجراءات تنفيذ للقرار. الأمر ليس كذلك. وقرارنا كان واضحاً: وقف إطلاق النار دون تأخير، وصول المساعدات الإنسانية وعمليات الإجلاء الطبي. ولم يحدث شيء من ذلك. وبدلاً من ذلك، فإن الحقيقة هي أن النظام سيواصل قصف الغوطة الشرقية حتى يحقق نصراً عسكرياً هناك، وستستمر روسيا في حماية حليفها مهما كانت التكلفة التي يتكبدها الشعب السوري وسمعتها.

وبينما نجلس هنا، نشاهد الأسد وهو يدرج الغوطة الشرقية، مرة أخرى، على قوائم الفظائع وجرائم الحرب التي داوم على ارتكابها على مدار ثماني سنوات الصراع الدموي، اسمحوا لي أن أقول بوضوح إنه ستكون هناك مساءلة عن تلك الجرائم في المستقبل، ودور روسيا ومشاركتها بالقصف إلى جانبه وحمايته من المساءلة أمر لن ننساه أبداً. ولايزال الوقت أمامنا. وإذا كانت روسيا قادرة على إعلان وقف إطلاق النار لمدة خمس ساعات، يمكنها اعلان وقف كامل لإطلاق النار. وإذا كان يمكنها السماح بوصول قافلة مساعدات واحدة، يمكنها أكثر من ذلك. وأحث روسيا على الدعم غير المشروط للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ووقف إطلاق النار للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية، واحترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية القوية والمفيدة بشكل خاص، وأيضاً على التزامه الشخصي، إلى جانب موظفي الأمانة العامة والسيد ستافان دي ميستورا، ببذل كل جهد ممكن في تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). واسمحوا لي، باسم فرنسا، أن أشيد بشكل خاص بأفرقة الأمم المتحدة وجميع الجهات العاملة في المجال الإنساني في ظروف بالغة الصعوبة في سورية.

وقبل أسبوعين، اتخذنا بالإجماع نصاً يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية لمدة ٣٠ يوماً على الأقل، والوصول المستدام ودون عوائق للمساعدات الإنسانية، وعمليات الإجلاء الطبي في سورية. وأود أن أذكر الحاضرين بأن هذه المطالب تنطبق على كامل سورية وجميع الأطراف. لقد تفاوضنا على

هذا النص معاً لعدة أسابيع، وأكرر أنه اتخذ بالإجماع. بالتالي، فإن كل عضو في هذا المجلس على هذه الطاولة قد أقر المحتوى باتخاذه قرار تحمل المسؤولية. وتقع هذه المسؤولية بوجه خاص على عاتق روسيا، فهي عضو دائم صوت لصالح القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وراعٍ لمحادثات أستانا وإحدى الدول المنخرطة في الحالة السورية، كما تدعي.

لقد اتفقنا على الاجتماع بعد ١٥ يوما لاستعراض تنفيذ هذا القرار. وقدم لنا الأمين العام للتو صورة واضحة جدا عن ذلك. ومنذ ٢٤ شباط/فبراير، استمر الارتفاع في عدد الضحايا المدنيين بالمئات كل أسبوع. وفي تحد لشعبه ولهذا المجلس، يواصل النظام هجومه الجوي والبري الذي لم يكن ينتوي أن يوقفه أبداً، بدعم من روسيا وإيران. ومع ذلك، يجب ألا يخدعنا القول إن المدنيين ليسوا ”ضحية جانبية“ لهذه العمليات العسكرية. بل هم أنفسهم مستهدفون من قبل النظام، عمداً ومنهجياً للتجويع والاغتصاب وتدمير مراكزهم الصحية والقتل وبث الرعب والموت.

إن الجحيم على الأرض الذي يعاني منه سكان الغوطة الشرقية ليس مجرد نتيجة لسياسة النظام؛ إنه بعينه الغاية من الجنون القاتل للنظام، بما يترتب عليه من حصيلة يومية من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتي سيتعين محاسبة النظام عليها.

فلنُسمّ الأشياء بمسمياتها: من الذي يقدر على إيقاف النظام السوري؟ يعلم الجميع أنه باستثناء القيام بعملية عسكرية، فإن روسيا هي الأقدر على القيام بذلك اليوم. ومن ثم، فإن من المشروع اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يتطلع الجميع إلى روسيا، التي لا ترغب حتى الآن في ممارسة ما يكفي من الضغط على النظام، أو لا تقدر على ذلك.

بعد أسبوعين من اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، نجتمع هنا في هذه القاعة لمواجهة الحقائق. أولاً، ما الذي حدث منذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)؟ في ضوء تفاقم الحالة الإنسانية بلا هوادة في الغوطة الشرقية، التف مجلس الأمن حول وقف الأعمال العدائية وبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء، وأخيراً توصل فعلاً إلى توافق في الآراء في ٢٤ شباط/فبراير. وأدركنا آنذاك، وقلنا ذلك، أن هذه النتيجة هي مجرّد شرط مسبق، وأن أطول وأصعب جزء في الطريق المفضي إلى إبرام هدنة إنسانية لا يزال أمامنا. غير أن القتال استمر يوميا منذ ٢٤ شباط/فبراير. وخلال الأيام التي تلت ذلك، وعلى الرغم من إعلان روسيا هدنة من جانب واحد لمدة خمس ساعات يومياً – وهو أقل بكثير مما يقضي به القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)– ما فتئت حدة القتال تزداد. فمنذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، لم يمضِ يوم واحد لم يقصف فيه النظام ومؤيدوه الغوطة الشرقية، وهي جيب يخضع للتجويع والحصار منذ شهور. إنه لا يمكن استخدام مكافحة الإرهاب – ولا يمكننا تكرار ذلك بالقدر الكافي – ذريعة لارتكاب هذه المذبحة ضد المدنيين أو لهذا الازدراء للقانون الدولي الإنساني.

لقد أضحت الغوطة الشرقية الآن حالة نموذجية لجرائم الحرب، بل وحتى للجرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن تجاهل أن النظام السوري، بدعم من روسيا وإيران، يخوض حربا لإخضاع شعبه بصورة تامة. وما برحت انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب نظام دمشق، بدعم من روسيا وإيران، واسعة النطاق ومستمرة، وأود أن أشكر الأمين العام على فضح تلك الانتهاكات بوضوح. وأودّ أن أتناول بإيجاز بعض هذه الانتهاكات.

خلال الفترة بين ٢٤ و٢٧ شباط/فبراير، أُبلغ عن ٧٢ هجوما من جانب النظام السوري وحلفائه الروس والإيرانيين، انطلاقاً من أكثر من ١٤ موقعاً. وخلال الفترة بين ٢٤ و ٢٨ شباط/فبراير، نفّذت الطائرات العسكرية الروسية ما لا يقل عن ٢٠ مهمة قصف في دمشق والغوطة الشرقية. وبين ٢٧ شباط/

فبراير و٢ آذار/مارس، وثق المراقبون الميدانيون ٢٥ غارة جوية على الأقل شنها النظام وروسيا خلال فترات الهدنة الإنسانية التي أعلنتها موسكو ومدتها خمس ساعات. ومنذ ١٨ شباط/فبراير، أصيب أكثر من ٢٩ مستشفى، ولم تبق سوى حفنة من المرافق الصحية قيد التشغيل. وفي ٨ آذار/مارس، دمر القصف أحد مرافق الرعاية الصحية في مسرابا تدميرا كاملا. ووفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان، فإنه حتى تاريخ ١١ آذار/مارس، لقي ٦٠٧ أشخاص، بمن فيهم ٩٩ طفلا و٧٩ امرأة، حتفهم منذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وأود أن أكرر: ٦٠٧ أشخاص قتلوا. وبالإضافة إلى الموتى، هناك العديد من الجرحى والمحتجزين تعسفياً وحالات الاختفاء القسري والاغتصاب وغير ذلك من الانتهاكات التي لا تُحتمل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأخيراً، وردت مزيد من الادعاءات ذات المصداقية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية منذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وكما أشارت أعلى السلطات الفرنسية، فإن فرنسا لن تقبل بحلول وسط عندما يتعلق الأمر باستعمال تلك الأسلحة الرهيبة.

إن الاحتياجات الإنسانية هائلة، إلا أن النظام يواصل عرقلة دخول المعونة عمداً، بالرغم من وجود جنود روس عند نقاط العبور، وهو ما يبينه ما حدث للقافلة في ٥ آذار/مارس. وفي الواقع، لا يزال السكان محرومين من الإغاثة ومن أي إمكانية للإجلاء الطبي، حتى على الرغم من أن أكثر من ١ ٠٠٠ شخص بحاجة إليه.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نستسلم. وباسم فرنسا، أود أن أوجه نداء جديداً وعاجلاً إلى أولئك الذين يمكنهم أن يحدثوا تغييراً على أرض الواقع، بدءاً بروسيا. وفرنسا لا تقف متفرجة؛ فهي تتخذ إجراءات. وبلدي كان ولا يزال من أشد البلدان التزاماً بتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). فبعد اتخاذ القرار مباشرة، كثفت فرنسا اتصالاتها وجهودها أعلى المستويات من أجل المساهمة في التنفيذ السريع للقرار، بحيث يتحمل الضامنون لاتفاق أستانا مسؤولياتهم وبحيث تُحترم الالتزامات التي تم التعهد بها على نحو جماعي. والتقى الرئيس ماكرون بالرؤساء بوتين وأردوغان وروحاني، وكذلك مع الأمين العام في مناسبات عديدة. وقام وزير الخارجية جان – إيف لودريان بزيارة إلى موسكو ثم إلى طهران. واقترحنا على روسيا تدابير ملموسة لتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وعلى الرغم من أن جهودنا الرامية إلى التواصل قد تم تجاهلها، فإن مقترحاتنا لا تزال قائمة. ودعونا لا نخدع أنفسنا: إن الأسوأ قادم من دون التنفيذ الفوري للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وبعد أن اجتاح النظام المناطق الريفية في الغوطة الشرقية، سيكون الأسوأ هو استيلاؤه، شارعاً شارعاً، وبيتاً بيتاً تحت وابل من النيران، على المناطق الحضرية فيها، التي هي بحكم تعريفها أشد المناطق اكتظاظاً بالسكان. ومن الملحّ للغاية بالنسبة لنا، بالتالي، العمل معاً لكفالة تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً قبل أن تبدأ معارك الشوارع التي وعد بها مخططو النظام العسكريون. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر أساسية في هذا الصدد.

العنصر الأول هو تنفيذ نظام رصد لضمان أقصى قدر من الضغط على الأطراف. فالسبب الرئيسي لعدم تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) هو أن النظام السوري انخرط في حماقته المجرمة وأن مؤيديه غير قادرين على وقفه أو غير راغبين في ذلك لمنع تفاقم الحالة الإنسانية. ولكن عدم تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) هو أيضاً نتيجة عدم التمكن من إنشاء آلية موجهة بما فيه الكفاية لمتابعة القرار في المجلس. ويجب أن يكون ذلك أولويتنا، وإنني على اقتناع بأنها الفرصة الوحيدة أمامنا لإجبار النظام السوري على الامتثال لالتزاماته الدولية. وبالتالي، تدعو فرنسا إلى اتخاذ القرارات المناسبة في الأيام المقبلة.

ومن الضروري والملحّ أن تصل قوافل المساعدة الإنسانية إلى الغوطة الشرقية في ظروف أمنية مناسبة وأن تضطلع بإيصال

المعونة، وأن يُسمح بالإجلاء الطبي. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تكون الهدنة مستدامة ومرنة لكي تأخذ في الاعتبار التأخيرات في إيصال المعونة وتفريغها وتوزيعها. ولا يجب أن تُسلّم الأذون الطبية بطريقة عاجلة وحسب؛ بل يجب أن تقترن بجميع الضمانات الأمنية التي يحتاجها المرضى وأسرهم والعاملون في المجال الإنساني الذين يساعدونهم. وفي الواقع، فإنه يجب كفالة الحماية الواجبة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني دون قيد أو شرط.

والعنصر الثاني الذي أود أن أسلط عليه الضوء هو خروج المقاتلين الإرهابيين من الغوطة على النحو الذي اقترحته الجماعات المسلحة. ففي رسالة موجهة إلى مجلس الأمن، أشارت الجماعات المسلحة الثلاث في الغوطة الشرقية، بعد اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، إلى التزامها باحترام القرار وقدمت مقترحات ملموسة من أجل وقف شامل للأعمال العدائية وأخذت على عاتقها إخراج مقاتلي الجماعات الإرهابية من الغوطة. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة في تلك التبادلات ونفذت عملاً هاماً على نفس المنوال، وهو ما أشار إليه للتو الأمين العام. وأدعو روسيا اليوم إلى إبرام الاتفاقات ذات الصلة وتنفيذها دون إبطاء. وهذا هو أحد العناصر الأساسية لتنفيذ القرار.

والعنصر الثالث هو التفاوض السياسي. فالوقف الدائم للأعمال العدائية في سورية يتطلّب عملية سياسية تتسق مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يمثل خريطة الطريق المشتركة لنا لإنهاء النزاع. ويحظى ستافان دي ميستورا بدعمنا الكامل في تحقيق هذه المهمة بنجاح وفي عقد مفاوضات على وجه السرعة في جنيف، وهي المنتدى الشرعي الوحيد للتوصل إلى حل ذي مصداقية. ولتحقيق نتائج، تتطلب وساطة الأمم المتحدة ممارسة الضغط اللازم على الأطراف. ولذلك، ندعو روسيا مرة أخرى، وكذلك إيران، إلى الوفاء بمسؤولياتهما، كما نفي نحن بمسؤولياتنا.

ولدينا القدرة بشكل جماعي، إذا رغبنا في ذلك، على أن نوقف هذا الانزلاق اللانهائي نحو الهاوية في المأساة السورية، وأن نوجد في نهاية المطاف دينامية سياسية حقيقية. وعليه، أود أن أدعو مرة أخرى، باسم فرنسا، جميع أعضاء المجلس إلى تعبئة صفوفهم، قولا وعملا، في نهاية المطاف، خدمة لهذا الهدف المشترك الذي ينسجم مع مصالحنا ومسؤولياتنا.

لا يفوت الوقت أبدا لإنقاذ الأرواح، ومن مسؤوليتنا – إذا قبلناها – إنهاء المأساة السورية التي سيحكم فيها على جيلنا وعلى مصداقية مجلس الأمن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للأمين العام على إحاطته الإعلامية وما قدمه من معلومات تفصيلية طلبناها. ونعرب عن تقديرنا الخاص لكلماته عندما قال إنه ينبغي أن يكون هناك خطة وحيدة لنا جميعا – لإنهاء هذه الأزمة.

لقد أيدت روسيا اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، مسترشدة في بأولوية تحسين الحالة الإنسانية في مختلف مناطق سورية. نحن لا نعتقد أن تنفيذه على نحو فعال أمر بالغ الأهمية فحسب، بل واقترحنا أيضا سبل عملية لتحقيق ذلك، وهي ما نوقش في الإحاطة الإعلامية اليوم. هذا على خلاف عواصم مختلفة اكتفى ممثلوها بعدم القيام بشيء مع القيام بتشويه صورة النظام السوري، كما يسمونه، وتوجيه اتهامات لا نهاية لها لروسيا. في جلستنا الأخيرة بشأن الموضوع (انظر S/PV.8188)، وعدت بإحصاء عدد المرات التي ذكرت فيها السفيرة هيلي روسيا في الجلسة المقبلة. والجواب هو ٢٢ مرة. وجاءت فرنسا في المرتبة الثانية، بعدد ١٦ مرة، والمملكة المتحدة ثالثا، بعدد ١٢ مرة. لا يتعلق هذا بمجرد التسجيل في المحضر، ولكن بالسياق الذي يحدث فيه. ما يجري هو مسألة سياسية ولا صلة لها فحسب – بل، إطلاقا – بالقلق على الاحتياجات الإنسانية للسوريين.

ومن المهم أن يدرك الجميع أن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لا يتعلق بوقف فوري لإطلاق النار، وهو فكرة طوباوية، بل باتفاق أولي بين الأطراف كشرط لتحقيق تهدئة مستدامة في جميع المناطق المتنازع عليها في سورية، وليس فقط في الغوطة الشرقية. هذا هو السبيل الواقعي الوحيد. ويتضمن القرار مطالبة لا لبس فيها في هذا الصدد، ونحن نسعى لتحقيق ذلك. ولقد سمع المجلس عن ذلك اليوم وسنسمع المزيد.

وقد أعربت السلطات في دمشق عن ارتياحها للقرار واستعدادها لتنفيذ أحكامه. لكنها طالبت أيضا عن حق بوقف فوري للهجمات على العاصمة ولجميع انتهاكات سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ولا تتعارض عملية مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوات المسلحة السورية مع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). لحكومة سورية كل الحق في العمل على إنهاء التهديدات التي يتعرض لها أمن مواطنيها. لا يمكن أن تستمر ضواحي دمشق أرضا خصبة للإرهابيين. إن محاولات الإرهابيين المستمرة لتقويض وقف إطلاق النار هي التي تبقي على التوتر في سورية، وبالطبع فإن المنطقة الأكثر إشكالية هي الغوطة الشرقية.

إن اتفاقات القاهرة في تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن منطقة تخفيف التوتر في الغوطة الشرقية منحت المقاتلين فرصة لإدماجهم في التسوية السياسية. لم يغتنموها ولم ينأوا بعد بأنفسهم عن الإرهابيين. وحتى في الوقت الراهن، يجري تنسيق أنشطة المجموعات المشتركة من المقر المشترك الذي تديره جبهة النصرة. ولدينا معلومات موثوقة بأنها على اتصالات لاسلكية مستمرة، لمناقشة خطط قصف الممرات الإنسانية، من بين أمور أخرى. لماذا يتكلمون الآن فقط عن كونهم مستعدين لإخراج أعضاء جبهة النصرة من الغوطة الشرقية؟ لماذا نحن الوحيدون الذين نطرح هذا السؤال؟ لقد أجبنا عليه عدة مرات بأنفسنا عندما تكلمنا عن الشكوك بأن جبهة النصرة يجري الحفاظ عليه من أجل أغراض سياسية معينة، هي في هذه الحالة الإبقاء على بؤرة خطيرة للمقاومة المسلحة في الجوار المباشر للعاصمة السورية. وحتى في الوقت الراهن، يواصلون تهدئتنا بقصص خيالية عن قلة الإرهابيين الموجودين في الغوطة الشرقية. ومن الذي سيرصد تنفيذ الجماعات المسلحة للقرار؟ ومن سيتولى المسؤولية عن ذلك؟ رجاء فحسب لا تواصلوا قول ما يسمى بالنظام وروسيا وإيران. هذه المواقف الإيديولوجية ببساطة لا تتسم بالجدية في سياق المناقشات المهنية التي نجريها في مجلس الأمن. ما هي المسؤولية التي سيتحملها أعضاء المجلس عن تنفيذ القرار؟ كيف سينفذونه؟ كيف سيؤثرون على الميليشيات التي يدعمونها؟

عقب اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، بمشاركة روسيا، جرى تحديد هدنات إنسانية لمدة خمس ساعات يوميا وفتح نقط تفتيش مخيم الوافدين أمام المدنيين والمقاتلين بصحبة أسرهم. وكفل لهم الأمن والنقل والحماية على طول الطريق. وبعدئذ فتحت السلطات السورية نقطة تفتيش أخرى، جسرين مليحة، في المنطقة الجنوبية من الغوطة الشرقية. وأقيمت مراكز طبية، ونظمت مراكز توزيع لتقديم الوجبات الساخنة والحافلات تقف مستعدة. بيد أن المتمردين استمروا في قصف مناطق وسط دمشق وضواحيها بشكل مكثف. زرعت عشرات الألغام، مما أسفر عن وفيات وإصابات فضلا عن إلحاق أضرار كبيرة. ومنذ اليوم الذي اتخذ فيه القرار قتل أكثر من ١٠٠ شخص وأصيب كثيرون آخرون نتيجة لقصف العاصمة. وأصيب مستشفيا تشرين والبيروني ومركز طبي في الريحان أكثر من مرة في القصف. تلك هي مستشفيات حقيقية، لا مكاتب ميدانية للمقاتلين كثيرا ما يجري تمويهها كمستشفيات. إنهم يستخدمون القناصة بشكل نشط. نحن نعلم هذا عن يقين.

إنها مأساة عندما يموت أي مدني أثناء نزاع مسلح. لكن وفدي كان دائما مهتما بمصدر المعلومات الإحصائية المستخدمة في الأمم المتحدة. وفي حالة مسيسة جدا فإن هذا الموضوع بالغ الأهمية. يجري إعلان تقييمات متواترة للخسائر المدنية في الغوطة

الشرقية. ويحدونا الأمل في أن يطلب في التقارير المقبلة الإشارة إلى مصدر بياناتها ومدى موثوقيتها وما المقصود بالضبط من عبارة ”مصادر موثوق بها على أرض الواقع“.

في كل يوم يمر، منع المتطرفون المدنيين من مغادرة المناطق التي يحاصرونها وقمعوا بشدة محاولات مقاومة الإجراءات التعسفية، بما في ذلك من خلال عمليات الإعدام على سبيل العبرة. ولدينا معلومات موثوقة عن ذلك أيضا. يتواصل قصف الممرات ونقاط تفتيش الخروج، بما في ذلك خلال فترات الهدنة الإنسانية. وفي ٩ آذار/مارس، تعرضت قافلة من اللاجئين، لتعطيل عملية إجلاء مرة أخرى. وتستخدم الأنفاق لشن الهجمات على الجيش السوري، وتقع مخارجها في الأحياء حيث توجد مؤسسات عامة، ولا سيما المساجد والمستشفيات والأسواق. وأحدثوا تضخما في أسعار المواد الغذائية وفي الوقت نفسه ينتزعون من الناس الغذاء والماء والدواء والهواتف المحمولة. ويقيمون مواقع لإطلاق النار في المباني السكنية ويستخدمون الناس كدروع بشرية. ويزرعون الألغام في الأحياء المتاخمة لخط التماس. يجرون عمليات تفتيش ومصادرة لأوراق التصاريح التي وزعتها القوات الحكومية.

يحاول السكان تحاول مقاومة هذا القمع، بتنظيم تجمعات عفوية والاشتباك مع الميليشيات. في ١ آذار/مارس، في شمال شرق دوما، أطلق إرهابيو جبهة النصرة النار على أربعة أشخاص شاركوا في مظاهرة من هذه المظاهرات. واليوم كان هناك احتجاج كبير في كفر بطنا. حدث أول نزوح كبير للمدنيين ليل ١١ آذار/مارس، عندما غادر ٥٢ شخصا، منهم ٢٦ طفلا، قرية مسرابا بمساعدة من المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة والجيش السوري.

هناك أيضا مقاتلون يرغبون في مغادرة الغوطة الشرقية، لكن قادتهم الميدانيين يهددون المنشقين المحتملين بالانتقام. وللمرة الأولى، في ٩ آذار/مارس، بعد مفاوضات طويلة ومتوترة، بمشاركة ضباط من المركز الروسي للمصالحة، جرى إجلاء ١٣ مقاتلا من الجيب عن طريق الممر الإنساني بناء على طلبهم.

جرت محادثات مع جيش الإسلام للتوصل إلى اتفاق بشأن سحب المجموعة الثانية من المقاتلين. كذلك عقد اجتماع مع قادة فيلق الرحمن، طُلب إليه فيه بأن تنأى بنفسها عن جبهة النصرة على الفور. ومع ذلك، ووفقا للمعلومات الواردة، قرر المتشددون من المجموعة الاستمرار في المقاومة المسلحة، والتجنيد القسري للمواطنين العاديين في صفوفها.

أنتقل إلى موضوع دخول القافلة الإنسانية إلى دوما في ٥ آذار/مارس، تلقت القافلة الدعم الشامل من الحكومة السورية والجيش الروسي. وأُنشئ ممر إنساني، وتم ضمان الأمن لمرورها ورصد الحالة. بيد أن هناك قدرا كبيرا من الأدلة على وجود نشاط يتسم بالفوضى من جانب الجهات الفاعلة الإنسانية. ووفقا للمعلومات المتوفرة لدينا، يعمل موظفو الأمم المتحدة بلا داع على تأخير عمليات القوافل، مما ينجم عن ذلك مخاطر أمنية حقيقية. وبينما كان يجري تجهيز القافلة، حاولوا تحميلها بلوازم طبية غير معلن عنها، وفي الحقيقة ليس كل ما أُعلن عنه ذُكر اليوم، وأهدروا حوالي ساعتين من الوقت في اجتماع مع قادة ما يسمى بالمجالس المحلية. ونشروا معلومات غير موثوق بها عن الضربات الجوية في منطقة تفريغ الشاحنات، واليوم نجد أن بعض الوفود قد تلقفت ذلك بفرح وغبطة، رغم أن ما حدث بالفعل كان إحدى حالات إطلاق قذائف الهاون من مواقع الجماعات المسلحة. ولم يستجيبوا لطلب السكان المحليين من أجل مساعدتهم في مغادرة المنطقة المحاصرة. ومع ذلك، تم إجلاء ١٣ شخصا، من بينهم خمسة أطفال.

بعد ذلك، من المثير للدهشة، أن أقرأ تقريرا يفيد بأن أحد قادة أحرار الشام الميدانيين تكلم بنبرة تجافي الحقيقة، إذ أعرب عن تقديره للهدنة الإنسانية في ٥ آذار/مارس، مما مكّن الميليشيات، من إعادة تجميع عناصرها واستعادة عدد من المواقع التي خسرتها، وإعداد الكمائن للجيش السوري.

لقد اضطُلع بالعمل بنجاح مع الجيش الروسي في ٩ آذار/مارس وذلك بتوفير قافلة من الشاحنات مع سلوك طريق آمن.

ومهما يكن من أمر، فإن نطاق القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لا يقتصر على الغوطة الشرقية. وينبغي أن نلاحظ أنه في الأسبوعين الماضيين، قام إرهابيو جبهة النصرة والجماعات المسلحة المرتبطة بها بقصف القرى في محافظة حماة مرارا وتكرارا. ونتيجة للضربات الجديدة وقعت وفيات وإصابات في الفوعة وكفريا وإدلب التي ترزح تحت الحصار. لقد أدت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة غير الشرعية في تلك المحافظة إلى تهديدات لعدد من المرافق الطبية التي يجري إغلاقها. وأصبحت جبهة النصرة أكثر نشاطا في منطقة تخفيف التوتر في الجنوب، الأمر الذي ربما يكون مرتبطا باستمرار تزودها بالأسلحة من الخارج. إن الحالة في عفرين لا تزال هشة جدا.

سمحت السلطات السورية بإيصال المساعدة الإنسانية لكي يجري تسليمها إلى المقيمين في مخيم الركبان الواقع في المنطقة التي يحتلها بصورة غير مشروعة، والتي تقع حول قاعدة التنف العسكرية. نود أن نعرف ما الذي تفعله الأمم المتحدة إزاء ذلك. وغني عن القول إننا نفترض أنه سيضطلع بتوزيع المساعدة الإنسانية كيان موثوق مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر العربي السوري. وننتظر أيضا سرعة إيفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة إلى الرقة لتقييم الاحتياجات الإنسانية، وهي منطقة تعرّضت للقصف من جانب التحالف. وينبغي ألا يكون هناك تأخير من دون مبرر، لذا أود أن أسأل الأمم المتحدة متى سيبدأ العمل على تلك المهمة.

إننا نفهم جيدا الدوافع غير المعلنة لحملة التضليل الحالية التي تهدف إلى استحداث انطباع عام بأن السلطات السورية تستخدم موادا سامة. وفي الواقع، نحن والسوريون لدينا مخاوف بأنه يجري التخطيط لاستفزازات بهدف اتهام السلطات السورية بشن هجمات كيميائية. ووفقا للمعلومات الواردة، مفادها أن جبهة النصرة استخدمت مادة أساسها الكلور في الغوطة الشرقية في ٥ آذار/مارس، مما أثر على أكثر من ٣٠ شخصا من السكان المحليين. وكل هذا يجري عمله بغية التمهيد لأفعال انفرادية باستخدام القوة ضد سيادة سورية. وقد سمعنا تلميحات في البيانات التي أدلى بها اليوم البعض من الوفود. من الناحية الجوهرية، يجري النظر في الخطوات التي يمكن أن تسدد ضربة أخرى قوية للاستقرار الإقليمي. وفي الوقت نفسه، ازداد عدد الاكتشافات الجديدة لمخازن المواد الكيميائية في الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الشرعية، بيد أن الهيئات ذات الصلة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كانت بطيئا جدا في الاستجابة لنداءات السلطات السورية.

ستواصل روسيا بذل جهودها لتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ولكننا نطالب بعض زملائنا القيام بدورهم لممارسة ضغط حقيقي على الجماعات التي يدعمونها أو يرعونها، بدلا من الاستمرار في حض روسيا والتمهيد لإعطاء انطباع خاطئ مؤداه أن القرار ينطبق علينا فقط.

في الختام، أود أن أقول إن مجلس الأمن سيعقد جلسة غير رسمية عصر هذا اليوم وفقا لصيغة آريا مع النية المعلنة للاستماع إلى أصوات المعارضة بشأن المسألة الإنسانية في سورية. وستقوم وسائط الإعلام الجماهيري بتغطية واسعة لهذا. أولا وقبل كل شيء، نود أن نشير إلى أنه من غير المقبول تسخير موارد الأمم المتحدة من أجل أغراض مسيسة، وهذا بالتأكيد ليس السياق الذي تم تصوره لعقد الجلسات وفقا لصيغة آريا. وهذا الحدث يخفي رغبة منظميه في ممارسة الضغط الإعلامي على الحكومة السورية والذين يساعدونها على مكافحة الإرهاب. وفي رأينا أنه بغية الحصول على الصورة الكاملة، لن تكون فكرة سيئة الاستماع إلى المقيمين في الرقة وفي مخيم ركبان، ناهيك عن الغوطة الشرقية، حيث يوجد عدد لا بأس به من الأشخاص الذين يسعدهم أن تلوح لهم الفرصة للمناشدة من أجل نجاتهم من وجود المتطرفين بينهم.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): باديء ذي بدء، تود الصين أن تشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. تقدر الصين الجهود الإيجابية التي تبذلها الأمم المتحدة والأمين العام للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية والمناطق المتأثرة. إن الصين إذ تتعاطف مع معاناة أبناء الشعب السوري، ما فتئت تعمل بشدة من أجل مساعدتهم. وفي الشهر الماضي، عملنا على توجيه المساعدة من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك فيما يتعلق بإرسال الماء والغذاء والخدمات الطبية والمأوى إلى الأشخاص المشردين داخليا في الجمهورية العربية السورية.

نشعر ببالغ القلق إزاء معاناة الشعب السوري من النزاع، بما في ذلك التفجيرات. ولا يمكن التغاضي عن أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء. ولا بد من أن تتغير هذه الحالة.

في ٢٤ شباط/فبراير، اتخذ أعضاء مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، طارحين خلافاتهم جانبا. لقد أتاح التمسك بوحدة المجلس فرصة نادرة لوقف إطلاق النار، ووقف العنف والتخفيف من معاناة الشعب السوري. بعد اتخاذ القرار، رأينا أن قوافل الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة قد تغلبت على شتى الصعوبات ودخلت الغوطة الشرقية، لإيصال المساعدة التي تمس حاجة السكان إليها هناك.

مع إعلان روسيا عن تنفيذ وقف إطلاق النار المؤقت، فُتحت الممرات الإنسانية للشعب السوري. ورأينا أن بعض المدنيين، بمن فيهم الأطفال، دخلوا المنطقة الآمنة عن طريق الممر الإنساني، وتلقوا الإغاثة والمساعدة. نمى إلى علمنا أيضا أن أطراف النزاع لا تزال تهاجم بعضها البعض، وبسبب قصف الممر الإنساني لم يكن باستطاعتها خدمة غرضها بالكامل. ونحث جميع الأطراف المعنية على بذل جهود مشتركة، وممارسة نفوذها، وضمان تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) تنفيذا فعالا ومخلصا. ينبغي لجميع أعضاء مجلس الأمن الحفاظ على وحدتهم والبقاء معا على المسار الصحيح للتوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية، ودعم الاستئناف المبكر لمحادثات السلام في جنيف، ونحث جميع الأطراف في سورية على التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل مقبول للجميع من خلال عملية سياسية بقيادة وملكية سورية، من أجل التخفيف من معاناة الشعب السوري. وستواصل الصين بذل الجهود الدؤوبة لتحقيق تلك الغاية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة،ومنظومتها واللجنة الدولية للصليب الأحمر الرامية إلى تقديم الخدمات العاجلة لإنقاذ الأرواح، وتنفيذ المئات من عمليات الإجلاء الطبي وإرسال القوافل إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، ولا سيما في الغوطة الشرقية، بالرغم من الخطر المحتمل على حياة أفرادها. ولذلك، فإننا نحث أعضاء مجلس الأمن على مساعدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تفعيل تلك البرامج الطارئة، وضمان الحماية للعاملين في المجالين الطبي والإنساني. وبالمثل، نحث الأطراف على دعم هياكل الأمم المتحدة في الوفاء بولاياتها.

ونكرر نداءات الأمم المتحدة إلى جميع الأطراف أن تيسر الوصول غير المشروط ودون عوائق وبشكل مستمر إلى جميع الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء البلد، وتتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية، على نحو ما يقتضيه القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

وترى كازاخستان أنه من المهم بنفس القدر مواصلة تعزيز التسوية السورية وتعتقد أن عملية أستانا تنطوي على إمكانات كبيرة لتوجيه المحادثات فيما بين الأطراف السورية من أجل تحقيق سلام طويل الأجل. وفي هذا السياق، نقترح أن تقدم

جميع الأطراف، بمن في ذلك أصحاب المصلحة، مساعدة شاملة، مستفيدة من التطورات الإيجابية من أجل تحسين الحالة الإنسانية في الميدان.

وتواصل أستانا تأييدها للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) كعهدها دائما، وتدعو مرارا وتكرارا، الفريق الدولي لدعم سورية والبلدان الأخرى إلى مساعدة الأطراف المتصارعة على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في بيان جنيف (S/2012/522) وبيانات فيينا.

ونعرب عن قلقنا إزاء الصعوبات القائمة في سورية، التي تعرقل بشكل خطير تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وندعو المجتمع الدولي إلى التأثير على الأطراف المتصارعة لتتعاون مع الأمم المتحدة. إن الطريقة الوحيدة لحل الأزمة حقا هي بالمفاوضات المبنية على الثقة المتبادلة والتفاهم، إلى جانب تدابير بناء الثقة.

ومن الناحية العملية، فإننا مقتنعون بأن طرد الجماعات الإرهابية من الغوطة الشرقية قد يهدئ الحالة في ذلك القطاع. فلنكن صريحين: يجب السعي لإخراج جبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية التابعة لها من المنطقة، كما جاء في رسالة الأطراف الثلاثة، من أجل إنهاء الأعمال القتالية. إن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) مسؤولية جماعية، حيث يؤدي كل عضو من أعضاء المجلس دورا هاما في هذا الصدد.

وأخيرا، تؤيد كازاخستان التوصل إلى حلول في سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف، فضلا عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن مناطق التهدئة من خلال علمية أستانا.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن نرحب بحضور الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي ذكّرنا بمسؤوليات المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، نظرا للتطورات الخطيرة والرهيبة في سورية.

وتتابع بيرو بقلق بالغ الحالة الإنسانية في ذلك البلد. ويجب أن نعرب عن حزننا وتضامننا مع ضحايا النزاع، ومعظمهم من الأطفال. ونأسف عميق الأسف أنه بعد أسبوعين من وقف إطلاق النار الذي اعتمده المجلس بالإجماع بموجب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، لم يتم إحراز تقدم كاف في تنفيذه. وكما أشار الأمين العام، لم يتحقق وقف متواصل للأعمال العدائية. ولا يزال النزاع الجاري يوقع ضحايا في صفوف المدنيين. ويتم توفير المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، بطريقة محدودة جدا. ولا يزال يتم انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني مع الإفلات من العقاب.

وتتطلب الآفاق القاتمة منا أن نضاعف جهودنا. ويجب أن يظل مجلس الأمن موحدا في الاضطلاع بمسؤوليته عن حماية السكان السوريين من خلال تعزيز كل الإجراءات المفضية إلى كفالة التنفيذ الكامل والفوري للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومن الواضح أن المسؤولية أكبر بالنسبة للبلدان التي لديها أكبر قدر من التأثير في الميدان، ولا سيما الجهات الضامنة لمناطق التهدئة التي تم الاتفاق عليها في أستانا.

والحالة خطيرة جدا في الغوطة الشرقية، حيث، من بين حالات طوارئ أخرى، هناك أكثر من ١ ٠٠٠ شخص يحتاجون إلى الإجلاء لأسباب طبية. كما أن الحالة خطيرة في إدلب وعفرين وركبان والرقة، من بين أماكن أخرى. وعلينا أن نتذكر وجوب أن يغطي وقف إطلاق النار كامل الأراضي السورية وأن يتيح المجال لوصول المساعدات الإنسانية على نحو مستدام وآمن ودون عوائق.

ويجب على الحكومة السورية الامتثال فورا لوقف إطلاق النار والوفاء بمسؤوليتها عن حماية السكان والتزامها بالتعاون في تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ولا يمكن استخدام الحرب ضد الإرهاب كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتؤيد بيرو الاقتراح الذي قدمه المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا بتعزيز الحوار مع جماعات المعارضة التي أبدت استعدادها للامتثال لوقف إطلاق النار وطرد أعضاء المنظمات الإرهابية المرتبطة بجبهة النصرة من الغوطة الشرقية.

ولا تزال بيرو ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع ينهي الكارثة الإنسانية المستمرة، ويكفل المساءلة عن الجرائم البشعة المرتكبة في ذلك البلد، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، ويدعم الاستقرار الإقليمي ويحقق السلام المستدام في سورية.

ونود أن نختتم البيان بالإعراب عن تأييدنا للأمين العام في دعوته إلى التنفيذ الفوري للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وجهوده الدؤوبة وجهود فريقه في الميدان. ونود أيضا أن نبرز الروح المهنية والشجاعة والإحساس بالواجب التي يتحلى بها موظفو الشؤون الإنسانية التابعون للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، ضمن جهات أخرى منتشرة في سورية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. أود أيضا أن أشكره على دعمه، لا سيما جهوده الهائلة، وكذلك جهود مبعوثه الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، وكامل فريق الأمم المتحدة، بغية تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) والتوصل إلى حل نهائي للنزاع السوري.

وينبغي لجلسة اليوم أن تكون معلما هاما آخر في الاستجابة الدولية للأزمة الإنسانية السائدة في سورية. ولكن للأسف، ليس ذلك هو الحال. وكما أكد الأمين العام في الإحاطة الإعلامية التي قدمها، فقد كثفت الأطراف المعنية على جميع المستويات في الأسابيع الأخيرة القتال في الغوطة الشرقية على الرغم من وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، المتفق عليه من خلال اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع قبل ١٦ يوما بالضبط.

ومع ذلك، فإننا نرحب مع الارتياح بالتقارير التي تفيد بأن الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري قد تمكنا في نهاية المطاف من الوصول إلى الغوطة الشرقية يوم الجمعة الماضي لاستكمال إيصال الغذاء الذي لم يكن من الممكن تفريغه في ٥ آذار/مارس لأسباب أمنية. غير أن توفير كل ما يلزم من الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك الخدمات الطبية واللوازم الصحية التي احتجزت في المحاولة الأولى التي قامت بها القوافل للوصول المناطق المحاصرة، لا يزال ملحا ويجب تنفيذه دون تأخير.

ونرحب أيضا بالأنباء التي زودنا بها الأمين العام للتو فيما يتعلق ببعض أوجه التحسن في الحالة في الميدان في الغوطة الشرقية. ونأمل أن تفضي جلسة اليوم إلى مزيد من التحسن أو التوصل إلى حل نهائي للحالة في ذلك الجزء من سورية.

لقد قرأنا الرسالة المؤرخة ٩ آذار/مارس التي وجهها المشاركون في الصياغة – فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – إلى الأمين العام ومجلس الأمن. كما قرأنا بتأنٍ العديد من الرسائل التي وجهتها الحكومة السورية إلى أعضاء مجلس الأمن، عن طريق ممثلها الدائم. وبشكل أساسي، نلاحظ في تلك الرسائل تكرار الاتهامات المتبادلة التي كانت سمة من سمات هذا النزاع الطويل منذ بدايته.

إننا نتحدث عن وقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يومًا، والوقت ينفد تدريجيًا، ويكفي ما وجهناه من اتهامات لبعضنا البعض. إن المهمة الجماعية الوحيدة التي ينبغي أن نركز عليها هي إيجاد آلية سلام متماسكة لوقف هذه الحرب البشعة التي لا نهاية لها.

ويظل يساور جمهورية غينيا الاستوائية قلق عميق إزاء تطورات الحالة في سورية. ونؤكد من جديد الضرورة الملحة لكي يقوم أعضاء المجلس الذين لديهم نفوذ على الأطراف الوطنية

في الصراع، بمضاعفة مبادراتهم الدبلوماسية بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك حول كيفية إيجاد حل سياسي للأزمة المأساوية في سورية التي تشكل آثارها تهديدًا للمنطقة والمجتمع الدولي، لا سيما بسبب التداعيات الإنسانية الناجمة عن نزوح ملايين السوريين حاليًا داخل البلد أو طلبهم اللجوء، وبسبب المخاطر الأمنية الناجمة عن توسع تنظيم داعش وجبهة النصرة والكيانات الإرهابية الأخرى.

كما نعرب عن سخطنا العميق إزاء استمرار القتال في محافظة إدلب، التي تعرضت طوال سبعة أيام متتالية لهجمات وإطلاق الصواريخ من فصائل إسلامية في مناطق مدينتي كفريا والفوعة. وتبرز هذه الأحداث كغيرها، الحاجة إلى تكوين جبهة مشتركة تطرد تنظيمي داعش والقاعدة، وجبهة النصرة وكافة الكيانات الأخرى التي تهدد السلام والأمن في المنطقة.

وفي الختام، تدعو جمهورية غينيا الاستوائية الدول الضامنة لعملية أستانا، وهي الاتحاد الروسي وإيران وتركيا، إلى ضمان عقد جولات المفاوضات في ١٥ و ١٦ آذار/مارس، والتي دعا إليها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية. السيد ستافان دي ميستورا، ليس فقط لوضع خطة بشأن الإجراءات والاستراتيجيات المقبلة، ولكن أيضا لإعطاء دفعة حقيقية لإيجاد حل للأزمة السورية بصورة نهائية.

وخلال بياني بعد اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، قلت إننا جنبنا أنفسنا بعض الحرج (انظر S/PV.8188). ومع ذلك، فقد مرت ١٦ يوما على اعتماد القرار، دون أن يتم تنفيذه، وأعتقد أننا لا نزال نشعر بالحرج جراء ذلك.

السيدة فورنيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على معلوماته المستكملة الشاملة، ولكنها مرة أخرى مقلقة للغاية.

وعلى غرار الكثيرين حول هذه الطاولة، فإننا نشترك في الشعور بالطابع الاستعجالي، لا سيما بعد اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ونرى أيضا مدى صعوبة تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) غي الميدان. ولا تزال الخطوات الصغيرة، مثل إرسال قافلة مساعدات إلى الغوطة الشرقية يوم الاثنين الماضي، لا تشكل سوى النذر اليسير من الاحتياجات الهائلة للناس. وحتى باتخاذ قرار بالإجماع، لانزال نفتقر إلى أي تغيير جوهري في الميدان، والقتال أبعد ما يكون عن الانتهاء. لذلك ندعو إلى تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

ونحن ندرك أن الحل ليس في أيدينا بالكامل، ولكن لا يزال يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لإيجاد طرق ممكنة لضمان وصول قوافل المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين والشروع في عمليات الإجلاء الطبي. ولسوء الحظ، فإن الحالة في الغوطة الشرقية، ولكن أيضًا في محافظتي إدلب وحلب، لا تسمح بتخفيف معاناة السوريين العاديين.

وأود أن أؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل للأمين العام، وكذلك مبعوثه الخاص ستافان دي ميستورا، من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. ويظل الحل السياسي للنزاع السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء معاناة الشعب السوري.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على أن دور مجلس الأمن لا يزال حاسما، ولكن الأمر متروك للشعب السوري ليقرر مستقبله.

إننا نتفق على أن مكافحة الجماعات الإرهابية التي صنفها مجلس الأمن كذلك، أمر حاسم، ولكن وفي الوقت نفسه، لا يمكن لهذه التسميات أن تبرر الهجمات على المدنيين الأبرياء والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية. ويجب وقف هذه الهجمات ويجب على أطراف النزاع الامتثال بدقة لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، إسمحوا لي مرة أخرى أن أشدد بقوة على وجوب أن تكون أي مواجهة للعنف متناسبة.

ويتعين علينا الامتثال الكامل لوقف إطلاق النار المتفق عليه في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). إن الاقتراح الروسي بوقف

مؤقت لمدة خمس ساعات هو ببساطة غير كاف للسماح لعمال الإغاثة الإنسانية بتسليم المساعدات وإجلاء أولئك الذين لا يمكن معالجتهم في الميدان. ويتحمل المجتمع الدولي، وخاصة المجلس، مسؤولية كبيرة فيما يخص حماية المدنيين. واسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض الأفكار الملموسة، التي آمل أن تكون مفيدة فيما يتعلق بكيفية تحسين الحالة الميدانية.

وكمجلس أمن، ينبغي لنا أن نطلب من الأمم المتحدة الوصول لمراقبة مناطق التصعيد المحددة لضمان رفاه المدنيين. وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتعاون بالكامل مع الآلية الدولية والحيادية والمستقلة التي أنشئت في العام الماضي وتيسر عملها. ويجب على الأطراف المنخرطة في الصراع أن تتوقف عن تجاهل ارتكاب الجرائم في الميدان، وأن توقف جميع أشكال دعمها للجماعات المسلحة التي تستهدف المدنيين. كما يجب على الأطراف التي توجه ضربات جوية للجماعات الإرهابية أن تضمن أخذ جميع التدابير الاحترازية اللازمة في الحسبان لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين وأن تكون جميع العمليات العسكرية متسقة بالكامل مع القانون الدولي. ويتعين التحقيق في جميع الانتهاكات المحتملة، بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة، ويجب محاسبة الجناة.

في الختام، إسمحوا لي أن أؤكد من وجهة نظرنا، أننا في نيويورك نفتقر أحيانا إلى ردود الفعل على ما نقوم به. وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في المقر، فإن على الشعب السوري بنفسه أن يخبرنا بشأن أكثر الطرق فعالية لدعمه.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) المتعلق بالحالة الإنسانية في سورية.

وبعد مرور أسبوعين على اعتماد أعضاء مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي أعطى قدرا كبيرا من الأمل، فإنه لم ينفذ كما كان مخططا له، وهو أمر يبعث على الأسى. ولم يدخل حيز التنفيذ بعد شرط الوقف الفوري للأعمال العدائية لمدة ٣٠ يوماً على الأقل المنصوص عليه في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، لإتاحة إيصال المساعدات والخدمات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق والإجلاء الطبي للمرضى والجرحى بشكل حاسم، وفقاً للقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق.

ولا تزال الحالة الإنسانية والأمنية تثير القلق لأنه يستحيل على القوافل الإنسانية، التي تتعرض للهجمات والتفجيرات العشوائية التي ترتكبها مختلف الأطراف المتحاربة، الوصول إلى المناطق المحاصرة. وبالإضافة إلى ذلك، تُشن هجمات على العاملين في المجال الطبي وموظفي المساعدة الإنسانية والهياكل الأساسية للرعاية الصحية. وهذه الهجمات في تزايد، وفقا لمنظمة الصحة العالمية.

ويؤدي تدهور الحالة الإنسانية داخل الحدود السورية بسبب تزايد أعمال القتال إلى أوضاع معيشية خطيرة للآلاف من المشردين داخليا ويقضي على الأمل في استعادة الأمن والكرامة لملايين اللاجئين في البلدان المجاورة والذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية. وبالنظر إلى الحالة المزرية، تأمل كوت ديفوار أن يسفر المؤتمر الدولي الثاني بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي يُعقد في بروكسل يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل بمبادرة من الاتحاد الأوروبي، عن تعهدات بزيادة المعونة الإنسانية والدعم الإنمائي.

وتدعو كوت ديفوار مرة أخرى، وفقا لأحكام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية من أجل إتاحة إمكانية الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق لقوافل المساعدة الإنسانية التي توصل المواد الأساسية إلى مئات الأشخاص المحتاجين حاجة ماسة إليها في الغوطة الشرقية وفي مناطق أخرى من البلد. ويرحب وفد بلدي بالتقارير التي تفيد بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري استطاعا

مرة أخرى دخول مدينة دوما في الغوطة الشرقية لتقديم المساعدة اللازمة، بما في ذلك الأغذية والمواد غير الغذائية، وذلك لبضعة أيام. ويشجع وفد بلدي جميع الأطراف السورية المعنية على تهيئة الظروف التي من شأنها السماح للأمم المتحدة بالقيام بعمليات إيصال منتظمة إلى الغوطة الشرقية وإلى جميع أنحاء البلد وعلى الحدود السورية.

وتعرب كوت ديفوار مجددا عن اعتقادها بأن الحالة الإنسانية لن تتحسن دون إحراز تقدم كبير على الساحة السياسية لأن المسألتين ترتبطان ارتباطا لا ينفصم. ولذلك، فإنها تدعو الأطراف المتحاربة وجميع أصحاب المصلحة إلى الدخول في حوار سياسي بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة في سورية. وهي ترحب، في ذلك الصدد، بعقد اجتماع في جنيف بين الممثل الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد دي ميستورا، والضامنين الثلاثة لعملية أستانا – إيران والاتحاد الروسي وتركيا – بهدف استئناف العملية السياسية السورية.

ويأمل وفد كوت ديفوار في أن يمكننا الاجتماع المقبل المقرر عقده في أستانا، بمبادرة من الضامنين الثلاثة لعملية أستانا، من التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في سورية ومن استئناف محادثات السلام بين الأطراف السورية في مناخ آمن عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

ومرة أخرى، أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم يوميا وهم يضطلعون بمهامهم. ونشارك الزملاء الآخرين في الثناء على الممثل الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، للجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل سياسي للحالة الخطيرة في سورية التي دخلت، كما ذكر الأمين العام، عامها الثامن.

تعرب بوليفيا عن استيائها إزاء التحديات التي تواجه تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) والتي أوجزها الأمين العام في إحاطته الإعلامية اليوم. وندين جميع الهجمات المتعمدة على المدنيين ونطالب باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الأطراف المعنية إلى التركيز في المقام الأول على حماية المستشفيات والمرافق الطبية والمدارس ومساكن المدنيين وموظفي الوكالات المختلفة ومنظمات المساعدة الإنسانية التي يعرض موظفوها حياتهم للخطر، وهم يضطلعون بعملهم الميداني. وندعو الأطراف إلى التعاون وإلى تعزيز جهود التنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق والسماح بعمليات الإجلاء الطبي العاجل، ولا سيما في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها.

ولذلك، ندعو الأطراف إلى العمل معا من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في جميع أنحاء سورية في أقرب وقت ممكن. ولهذا السبب، يجب أيضا احترام الاتفاقات المبرمة مثل تلك التي تم التوصل إليها في إطار عملية أستانا وتلك المتعلقة بمناطق تخفيف التوتر. ونشدد على أهمية الوحدة داخل مجلس الأمن في سياق تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ويجب أن تكون هذه الوحدة حاضرة إذا كان هدفنا هو تنفيذه بشكل كامل. وكذلك نناشد أعضاء المجلس وجميع الأطراف المعنية عدم تسييس الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية واحترام القانون الدولي في جميع الأوقات.

ونود أن نوجه الانتباه إلى بضعة منتديات للحوار يمكن أن تساعد في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وقف نهائي للأعمال العدائية، مثل مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، الذي تستهدف نتائجه تعزيز العملية السياسية الجارية في جنيف. ويحدونا الأمل في أن يمكننا ذلك المنتدى من التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في أقرب وقت ممكن.

ختاما، نعيد التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة وأن الحل الوحيد هو الحوار السياسي الشامل للجميع بقيادة السوريين وتحت سيطرتهم. ولذلك، فإننا متفائلون للغاية بشأن الاجتماع المقبل الذي سيعقد في أستانا، والذي ننتظر نتائجه باهتمام.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة والمحدثة والمفيدة جدا عن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية، بعد أسبوعين من اتخاذ ذلك القرار، تثير بالغ القلق. فلم تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني من كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كافية وعلى نحو آمن ومستمر ودون عوائق إلى السكان المحتاجين للمساعدات المنقذة للحياة بسبب استمرار القتال، ولا سيما في الغوطة الشرقية. غير أننا ندرك أن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يسري على جميع المناطق السورية. ونشير إلى أن الأمين العام لم يغفل هذا الجانب من القرار في إحاطته الإعلامية.

ولقد شددنا جميعا على أهمية التنفيذ الفعال للقرار من أجل إحداث تغييرات إيجابية على أرض الواقع والتخفيف من حدة المأساة الإنسانية في سورية. وكنا ندرك أنها لن تكون مهمة يسيرة، نظرا إلى تزايد تعقيد الحالة الميدانية. وأدركنا، بعد أن اتخذ المجلس القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، أنه يمكن للأمم المتحدة ولشركائها في المجال الإنساني إيصال المعونة إلى الغوطة الشرقية وغيرها من المناطق المتضررة. ولا شك في أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة أمام كفالة التنفيذ الكامل للقرار.

وعلى الرغم من أن القرار يطالب بوقف الأعمال العدائية دون تأخير لما لا يقل عن ٣٠ يوما متتالية في جميع أنحاء سورية، وذلك بالمشاركة المباشرة لجميع الأطراف، لكفالة الإيصال الآمن والمستدام ودون عوائق للمعونة الإنسانية وعمليات الإجلاء الطبي، استمرت الأنشطة العسكرية مما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين وعن تدمير المنشآت المدنية.

وهنا، ينبغي أيضاً ألا نتجاهل الضرر الناجم عن قصف دمشق.

ولذلك، فمن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وينبغي أن تلتزم جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل للقرار. وبما أن الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من المعونة إلى جميع السوريين في جميع أنحاء البلد، فمن الأهمية بمكان أن تُقدم لهم جميع الأطراف إمكانية وصول آمنة ومستمرة وبلا قيود للمساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الذين لهم تأثير على الأطراف أن يمارسوا الضغوط اللازمة للإسهام في إنقاذ الأرواح. ومن الضروري أيضاً استخدام جميع الترتيبات القائمة لتيسير تنفيذ القرار، ولا سيما وقف الأعمال العدائية. وفي هذا الصدد، نتطلّع إلى اجتماع أستانا، المقرر عقده في ١٥ و ١٦ آذار/مارس، والذي نأمل أن يُسهم في التنفيذ الكامل للقرار.

وأخيراً، كما ذكر الأمين العام، نحن على مشارف السنة الثامنة منذ بداية الأزمة السورية. ومع أننا نتطلع إلى رؤية الشعب السوري، بوصفه دولة ذات سيادة، يجد حلا سياسيا شاملا استناداً إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإن المجلس أيضاً يتحمل مسؤولية ودوراً لا غنى عنه في حل الأزمة السورية. ولذلك، يحدونا الأمل في أن تستمر روح التعاون والتوافق في الآراء التي أظهرها المجلس أثناء اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لا للاستجابة للمأساة الإنسانية فحسب، بل أيضاً لضمان إحراز تقدم في المسار السياسي بهدف التوصل إلى حل دائم للأزمة. والأهم من ذلك، إن تعاون البلدان التي لها تأثير أمر أساسي. فمن دون تلك البلدان، لن يكون هناك حل في الأفق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مملكة هولندا.

أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. ومن خلاله، أود أيضاً أن أشكر الأمم المتحدة وغيرها من

العاملين في المجال الإنساني في الميدان. فهم يعملون في ظل ظروف بالغة الخطورة.

قبل ١٦ يوماً (انظر S/PV.8188)، أظهر مجلس الأمن مثالاً نادراً على الوحدة بشأن سورية عندما اتخذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وأذكر ببصيص الأمل الذي لمع ذلك اليوم في القاعة. لقد اتفقنا جميعاً على أن جميع الأطراف في النزاع السوري يجب أن توقف الأعمال العدائية من أجل التمكين من إيصال المساعدة الإنسانية وإجلاء الحالات الحرجة من المرضى والجرحى. ومع ذلك، بعد يوم واحد من اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، شنّ النظام السوري، بدعم من روسيا وإيران، أعنف هجوم بري لاقتحام الجيب المحاصر في الغوطة الشرقية. وقد جاء هذا الهجوم علاوة على حملة جوية لا هوادة فيها بدأت قبل شهر واحد. ويدعو القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) إلى وقف الأعمال العدائية دون تأخير. ومما يؤسف له أن الهجوم العسكري هو الذي يستمر دون تأخير.

وفي أماكن أخرى في سورية، بما في ذلك في إدلب وعفرين، ما زال العنف يهدد السكان المدنيين أيضاً. ويجب على المجلس أن يفعل كل ما في وسعه لتعزيز التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية المعونة الإنسانية، ورصد وقف الأعمال العدائية والمساءلة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى التي طرحتُها، الإيصال الفوري للمعونة الإنسانية، شعرنا بصدمة بالغة في الأسبوع الماضي لدى استماعنا إلى تقارير تفيد بأن اللوازم الطبية، بما في ذلك لوازم الجراحة والأنسولين وحتى مجموعات المواد لإسعاف المصابين قد سُحبت من القوافل من جانب النظام السوري. اللوازم الطبية تنقذ الأرواح وتخفف من المعاناة اللاإنسانية التي يمرّ بها الكثير من السوريين. ولا يمكن للوازم الطبية أن تُستخدم كأسلحة من قبل الإرهابيين. وليس هناك أي مبرر لحرمان الجرحى والمرضى من الأدوية واللوازم الطبية.

إن القافلة الإنسانية الأولى التي حصلت على إذن من النظام السوري لإيصال المعونة إلى الغوطة الشرقية لم تكن قادرة تماماً على تفريغ شحناتها بسبب استئناف القتال. والقافلة التي وصلت يوم الجمعة الماضي تمكنت أخيراً من تقديم المعونة، بما في ذلك اللوازم الطبية، إلى ٥٠٠ ٢٧ شخص. ومع ذلك، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما زال ينتظر الإذن باستكمال إيصال المعونة إلى دُوما لـ ٠٠٠ ٧٠ شخص، كما وافقت على ذلك السلطات السورية بشكل أولي. وندعو جميع الأطراف إلى السماح بالوصول الفوري ودون عوائق للوازم إلى الناس الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وينطبق هذا على الغوطة الشرقية وجميع المحتاجين في جميع أنحاء البلد.

وبشأن نقطتي الثانية، وقف الأعمال العدائية والحاجة إلى الرصد، يدعو القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) إلى وقف الأعمال العدائية فوراً. ولا بد من إنشاء آلية رصد قوية على وجه الاستعجال من أجل ضمان التنفيذ. ونتفق مع الاقتراح الفرنسي في هذا الصدد. ومنذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، استمرت الغارات الجوية، بل ازدادت، ولا سيما في الغوطة الشرقية.

إننا نسمع الاتحاد الروسي يقول إن تلك الهجمات تستهدف الإرهابيين. ومع ذلك، فإننا نؤكد مرة أخرى على أن استثناء الهجمات التي تستهدف الجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة من وقف إطلاق النار لا يوفر ذريعة لتجاهل المبادئ الأساسية للتمييز والتناسب والحيطة. ووفقاً للتقرير الأخير للجنة التحقيق، لا يزال الحصار المفروض على الغوطة الشرقية يتسم باستخدام الأسلحة المحظورة والهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المحمية، الأمر الذي ندينه بأقوى العبارات.

كما أننا ندين قصف دمشق من الغوطة الشرقية. وإننا ندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. وينبغي أن ييسر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا المفاوضات بين جماعات المعارضة المسلحة

والنظام السوري وروسيا من أجل النهوض بتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وثمة خطوة ملموسة ومفيدة لإجلاء التنظيمات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة من الغوطة الشرقية. وقد جرى أول إجلاء لـ ١٣ من المقاتلين الإرهابيين المسجونين يوم الجمعة الماضي. ومن الأهمية بمكان أن يجري أي إجلاء للمقاتلين المسلحين على نحو آمن ومنظم. وإننا ندعو الأمم المتحدة إلى إعداد ووضع آليات الرصد اللازمة في هذا الصدد. وندعو روسيا إلى قبول العرض المقدم من المبعوث الخاص لمواصلة تيسير إجلاء الجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة من الغوطة الشرقية. وينبغي ألا يُجبَر المدنيون على المغادرة ضد إرادتهم. فالتشريد القسري قد يشكل جريمة حرب.

والنقطة الثالثة التي أثيرها، المصداقية والمساءلة في المجلس، هي أننا لم نرَ أي وقف للأعمال القتالية على الرغم من اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ولم نرَ أي تحسن يذكر في الحالة الإنسانية على أرض الواقع في سورية. وهذا يؤثر سلباً أيضاً على مصداقية المجلس. ومن الحيوي لعمل النظام الدولي القائم على القواعد أن تُحترم قرارات المجلس ويتم تنفيذها. إننا، بوصفنا المجلس، نتحمل مسؤولية جماعية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن المسؤولية، بل الالتزام بتنفيذ قراراته، تقع على عاتق فرادى الدول الأعضاء.

ويجب أن تنتهي الآن المعاناة الإنسانية في سورية، ولا سيما في الغوطة الشرقية. ونحن بحاجة إلى التوصل إلى وقف كامل للأعمال العدائية في سورية كلها، بما في ذلك الغوطة الشرقية وإدلب وعفرين. وندعو الاتحاد الروسي بصفة خاصة إلى استخدام نفوذه وبذل قصارى جهده من أجل تحقيق ذلك، وبالتالي الحفاظ على مصداقية المجلس.

وفي الختام، يدخل حصار الغوطة الشرقية عامه الخامس. وستدخل الحرب في سورية عامها الثامن في وقت لاحق من هذا الأسبوع، في ١٥ آذار/مارس، كما ذكر آخرون. ويتساءل المرء كيف يمكن للنظام السوري أن يعتقد أنه يحقق الشرعية لحكم الشعب الذي يسحقه الآن حتى الخضوع أو الموت.

وكما ذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان أثناء الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان: ”إن ما نراه في الغوطة الشرقية هو على الأرجح جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية“. ويجب أن يعلم مرتكبو هذه الجرائم أنه يجري تحديدهم، وأن الملفات تتراكم بغرض مقاضاتهم، وأنهم سيخضعون للمساءلة عما فعلوه.

إننا نشكر لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية على عملها الهام حتى الآن. ونذكّر بقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في ٥ آذار/مارس والذي يدعو اللجنة إلى التحقيق في الوضع في الغوطة الشرقية. ونحث جميع أعضاء المجلس على تأييد إحالة الكارثة الإنسانية في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما ندعو جميع الدول إلى زيادة دعمها الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا.

لكن في الوقت الراهن، ينبغي أن نوجه جهودنا المشتركة نحو كفالة الإغاثة الفورية للملايين في سورية الذين هم في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية. ولذلك، نحتاج إلى تنفيذ وقف الأعمال العدائية فورا وبشكل مستدام. ونحن بحاجة إلى وقف مستمر للقتال لمدة ٣٠ يوما، كما هو مطلوب في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وإذا استمر عدم تنفيذه، فإن الأمر سيتطلب استجابة من المجلس تتجاوز ما نقوم به الآن.

ونشكر الأمين العام على مثابرته وجهوده المتواصلة لدعم قواعد وقيم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك لتعزيز الامتثال للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وندعو جميع أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكّر مرة أخرى جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على خمس دقائق من أجل تمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لن أبدأ بالتعليق على المسألة الإجرائية التي أثرتها، السيد الرئيس، وإنما سأركز على القضايا الجوهرية التي من المفترض أن تهم أعضاء مجلس الأمن.

أرحب بالأمين العام وأنوه بما قاله في بداية بيانه من أن الأمانة العامة ليست لديها كل المعلومات اللازمة لتقييم الوضع تقييما دقيقا في سورية بسبب عدم وجود الأمم المتحدة في كل المناطق. هذا كلام الأمانة العامة بتواضعها المهذب، أشارت إلى أنها ليست على اطلاع بكل المعلومات ذات الصلة بالوضع السوري على الرغم من أن الأمم المتحدة لديها مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية في دمشق وهناك عشرات الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في سورية و ١٣ منظمة غير حكومية دولية تعمل في سورية.

لكن بعض الزملاء في هذا المجلس ممن أغلقوا سفاراتهم في دمشق وانقطعت عنهم المعلومات ذات المصداقية وجدوا ضالتهم في معلومات تُنسب لما يُسمى بالمصادر المفتوحة، فأدلوا بكثير من المعلومات التي لن تفيد الشعب السوري ولن تفيدكم أنتم في مثل هكذا نقاش هام، لأن هذه المعلومات المضللة من شأنها تسميم الأجواء وبث الفتنة بالنسبة لدور مجلس الأمن المعني بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

في إطار استعداد الحكومة السورية للتعامل بجدية مع المبادرات الدولية الإيجابية بما ينسجم مع مصالح الشعب السوري وخاصة وقف سفك الدماء في كل أنحاء سورية، كل أنحاء سورية، هكذا قال القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، فقد عبر بلدي عن ارتياحه لما ورد في هذا القرار، وخاصة التوجهات الإيجابية الواردة فيه. ويؤكد بلدي هنا أنه اتخذ الإجراءات التالية لرفع المعاناة عن أهلنا في الغوطة الشرقية.

أولا، بعد صدور القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) مباشرة، تم وقف الأعمال القتالية يوميا وحتى هذه اللحظة من الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت دمشق بهدف إيصال المساعدات الإنسانية وضمان الخروج الآمن ومن دون عوائق للمدنيين من المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية. ثانيا، فتح ممرين إنسانيين آمنين للمدنيين الراغبين في الخروج من المنطقة. ثالثا، إرسال قافلتين مشتركتين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر السوري إلى الغوطة الشرقية يومي ٥ و ٩ آذار/مارس.

غير أن هذه الإجراءات اصطدمت دوما بإرهاب التنظيمات المسلحة الموجودة في الغوطة والتي استمرت بإيعاز من مشغليها، وبعضهم أعضاء في مجلس الأمن للأسف، باستهداف المدنيين في العاصمة دمشق منذ بداية عام ٢٠١٨، بأكثر من ٢ ٤٩٩ قذيفة صاروخية وقذيفة هاون، مما أدى إلى استشهاد ٧٠ مدنيا وسقوط ٥٥٦ جريحا. كما رفضت هذه التنظيمات السماح لأهلنا في الغوطة الشرقية بالخروج كي تستمر في اتخاذهم دروعا بشرية ومادة للابتزاز الإنساني والإعلامي، واستهدفت من تمكن منهم من الهروب باتجاه المعبرين بالرصاص والقذائف، والتي كان آخرها في الثامن من الشهر الجاري عندما استهدف ما يسمى بـ”فيلق الرحمن“، أحد الأذرع الإرهابية لدويلة قطر في سورية، قافلة للمدنيين كانت تتجه إلى أحد المعبرين الاثنين ما أدى إلى سقوط العديد من المدنيين بين قتلى وجرحى. بالمناسبة، هذا التنظيم الإرهابي ”فيلق الرحمن“، أشاد البعض منكم باستعداده لتنفيذ القرار ١٤٠١ (٢٠١٨) وقدمه على أنه معارضة سورية معتدلة وروج لرسالة وقعها هذا التنظيم مع غيره من التنظيمات الإرهابية، موجهة إلى الأمين العام نفسه. هكذا يتعامل مجلس الأمن مع كيانات إرهابية.

لم تقتصر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية على منطقة الغوطة الشرقية فحسب، بل قامت خلال الأيام الماضية بجملة أمور، من بينها الطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إرسال بعثة للتحقيق في الأوضاع الإنسانية في مدينة الرقة بشكل فوري، والتي دمرها ما يُسمى بالتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ثانيا، الموافقة على تسيير قوافل مساعدات إنسانية إلى مخيم الركبان على أن يتم إيصال هذه المساعدات وتوزيعها من قبل الهلال الأحمر لعربي والصليب الأحمر حصرا وليس سلطات الاحتلال الأمريكي ولا المجموعات الإرهابية الموجودة في مخيم الركبان ومنطقة التنف. ثالثا، حصل الهلال الأحمر السوري منذ يومين على الموافقات الحكومية لإرسال قوافل إلى كل من الغوطة والرقة وعفرين والركبان، ولم يتمكن حتى الآن من إرسال القافلة إلى الركبان وعفرين بسبب عدم تأمين الأمم المتحدة للضمانات اللازمة من كل من قوى الاحتلال الأمريكية والتركية، هذا هو السبب.

لقد دأبت الدول الداعمة للإرهاب، ومع كل تقدم للجيش السوري ضد المجموعات الإرهابية في منطقة معينة، على إطلاق حملات دعائية محمومة لحرف الانتباه عما تواجهه سورية من إرهاب وعدوان واحتلال، الأمر الذي يؤكد أن هذه الدول لم تكن يوما حريصة على حياة المدنيين وإنما كانت حريصة على حماية استثمارها في الإرهاب بعد أن صرفت عليه مئات بلايين الدولارات، كما قال رئيس وزراء قطر السابق، وذلك كي تتمكن من إعادة تدوير هذا الإرهاب في بقع أخرى من الأراضي السورية.

إن هذا السلوك، الذي تحدثت عنه، لا يقتصر فقط على الدول الداعمة للإرهاب، بل يمتد للأسف ليشمل حتى بعض كبار موظفي الأمانة العامة، فكم كنا نتمنى أن تقدم الأمانة العامة، خاصة في ضوء الفقرة الثانية من ديباجة القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وصفا قانونيا واضحا تجاه ما تقوم به ما يُسمى بقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة من جرائم بحق أهلنا المدنيين السوريين في الرقة وغيرها والإجراءات الكفيلة لوقف هذا العدوان. وكم كنا نتمنى على الأمانة العامة أن تقدم لنا وصفا قانونيا واضحا لما تقوم به القوات التركية الغازية لجزء عزيز من تراب وطننا، لا سيما بحق أهلنا من المدنيين في مدينة عفرين والإجراءات الكفيلة لوقف هذا العدوان التركي، وكذلك وصفا قانونيا واضحا لتواجد القوات الأمريكية على الأرض السورية دون موافقة الحكومة السورية والإجراءات الكفيلة لوقف هذا الاحتلال.

تؤكّد حكومة بلادي على حقها في الدفاع عن مواطنيها ومكافحتها للإرهاب، انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها الفقرة الثانية من منطوق القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وعلى التصدّي لمن يمارسه ويموّله ويدعمه، والعمل على استعادة الأمن والاستقرار وإعادة بناء ما دمّره الإرهابيون ومشغلوهم.

ختاماً، استمعت إلى زميلتي مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية توجه مجدداً التهديد لبلادي، أمامكم كلّكم، بأن بلادها ستتخذ إجراءات عسكرية ضد بلادي من خارج شرعية هذا المجلس إذا استُخدمت المواد الكيماوية، تماماً كما فعلت إدارتها في واشنطن عندما قصفت قاعدة الشعيرات الجوية في بلادي العام الماضي. إن هذه التصريحات غير المسؤولة والاستفزازية والتي تخالف أحكام الميثاق هي بمثابة تحريض مباشر للمجموعات الإرهابية كي تستخدم الأسلحة الكيميائية وكي تفبرك الأدلة – مرة أخرى – كما فعلت في المرات السابقة لاتهام الجيش السوري بها. وأذكّر مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية أن آلية التحقيق السابقة قد رفضت أخذ أي عينات من قاعدة الشعيرات، لأنها لو فعلت ذلك لثبت بالدليل القاطع أن الحكومة السورية غير مسؤولة عن حادثة خان شيخون، وأن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من عدوان على تلك القاعدة الجوية السورية هو عدوان موصوف.

أدعو ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى الكفّ عن انتهاك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وأن توقف حكوماتها دعمها للمجموعات الإرهابية في بلادي، وإلى الكف عن تقديم المظلّة السياسية لتلك المجموعات لمواصلة جرائمها بحقّ الشعب السوري.

ألم يحن الوقت للإدارة الأمريكية كي تتعظ من أخطائها وتتوقف عن تكرار هذه الأخطاء؟ ألا يكفي ما فعلوه في فييت نام والعراق وليبيا والصومال واليمن، استناداً إلى أكاذيب رخيصة أدانها واستنكرها الرأي العام العالمي؟ يحضرني في هذا المقام قول مأثور لنجيب محفوظ، الأديب الذي حاز على جائزة نوبل للآداب:

''إنهم كذّابون، ويعلمون أنهم كذّابون، ويعلمون أننا نعلم أنهم كذّابون، ومع ذلك فهم يكذبون بأعلى صوت.''

ختاماً، أعلن المركز الروسي للمصالحة في سورية قبل دقائق أن حرب شوارع اندلعت في الغوطة بعد مطالب بانفصال ''فيلق الرحمن'' الذي ذكرتموه عن ''جبهة النصرة''. هذه المعارك الجارية الآن في الشوارع تعيق خروج المدنيين وتجبرهم على البحث عن مخابئ تحت الأرض في الغوطة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفُعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.